الجمهوريـــة الجزائـــريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليـــــم العالـــي والبحـــث العلمـــي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

المرجع: .....

الأصل والفرع في النظرية الخليلية الحديثة لعبد الرحمان الحاج صالح؛ مقاربة تحليلية

مذكرة معدة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر

الشعبة: دراسات لغوية

التخصص: لسانيات عربية

إعداد الطالب(ة):
رشيدة مرّاد

إشراف الأستاذ(ة):
عبد الغاني قبايلي

السنة الجامعية : **2018/2017**

قال الله سبحانه وتعالى :

وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ مِن
سُلاَلَة مّن طِين ﴿١٢﴾
ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾
ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ
مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا
فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ
ۚ فَتَبَارَكَ اللَّـــهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴿١٤﴾

صدق الله العظيم

﴿ المؤمنون : 12- 14﴾

كان هرما من أهرام العلم والمعرفة

ترك فراغا في نفوس أهله ورفاقه وطلبته

رحيله خسارة كبيرة لحقل البحث

في مجال اللسانيات.

رحم الله نفسا أصيلة

زكية، صادقة.

عبد الرحمان الحاج صالح

إهداء

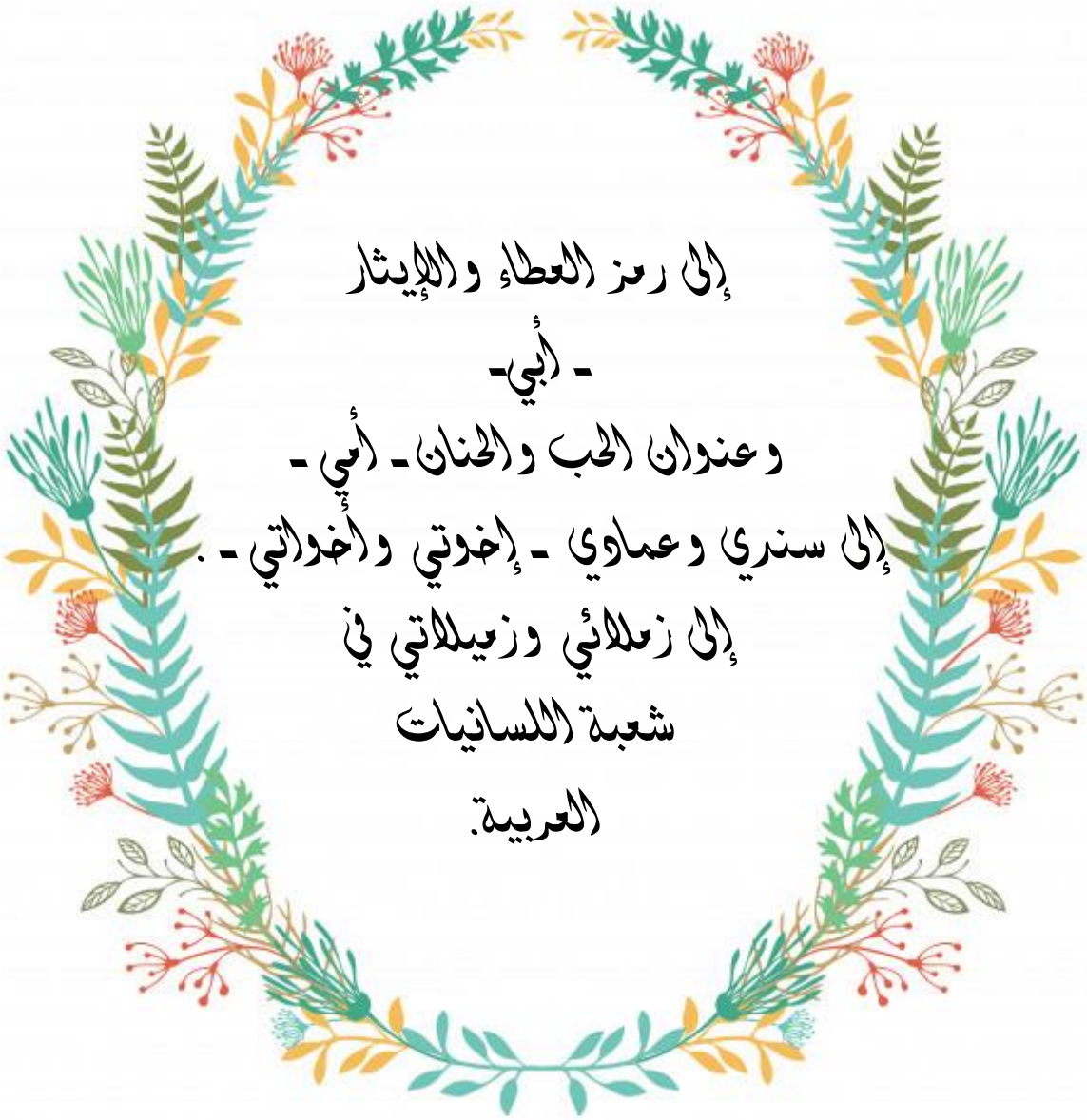

إلى رمز العطاء والإيثار

- أبي-

وعنوان الحب والحنان- أمي -

إلى سندي وعماد ي - إخوتي وأخواتي - .

إلى زملائي وزميلاتي في

شعبة اللسانيات

العربية.

شكر و تقرير

الحمد لله الذي هدانا لهذا
وما كنا نهتدي لولا هداه.
يشرفني أن أسجل أسمى آيات الاحترام والتقدير
وأخلص عبارات العرفان والتوقير إلى أستاذي وأخي :
عبد الغاني قبايلي
الذي سُعدت بإشرافه على بحثي المغمور بالرعاية
الصادقة والتوجيهات السديدة من قبله.
كما أتقدم بشكري إلى الأستاذ :
عبد الحليم معزوز
والأستاذ:
خدري النوري
ولا يفوتني أن أقدر جهد أعضاء
اللجنة المناقشة.

مقدمـــــة

مقدمـــــة :

الــحمدُ لله وحدهُ والــصلاة والــسلام على مـن لا نبيَّ بعده وعلـى آله وصحبه أجمعين.

الباحث في علم النحو يجد نفسه مضطرا للوقوف على معاني كلمة الأصل، لأن هذا المصطلح كثير الحضور فيها، ولأنّ التفكير النحوي تفكير أصولي قائم في جوهره على فكرتي الأصل والفرع يكاد مصطلح الأصل يحضر الباحث في كلّ حين.

إن الأصل والفرع نظام نحوي يسعى إلى تفسير الواقع اللغوي، حيث تُوجد نظرية لسانية عربية حديثة أعادت الاهتمام لمقولة الأصل والفرع، وأكدت على دورها في بناء التراكيب اللغوية وتحليلها، وهي النظرية الخليلية الحديثة التي تفرض منهجا عِلميًا دقيقًا للنهوض باللغة العربية، بالانطلاق من التراث اللغوي العربي وإعادة قراءته واستنباط المفاهيم والمصطلحات التي تميز بها، شرط أن يتوفر فيه معيار الدقّة والتحليل من أجل فهم ما قال به النحاة العرب الأوائل، حيث تهدف هذه النظرية إلى قراءة جديدة في التراث اللغوي العربي الأصيل تتحلى بالموضوعية وعدم تبني أي أحكام مُسبقة حول المدونة التراثية.

هذا ما فعله اللساني الجزائري عبد الرحمن الحاج صالح في إطار هذه النظرية التي قام فيها بتحقيق المبادئ والمفاهيم التي وضعها الخليل بن أحمد الفراهيدي (تـ 174 هـ) وسيبويه (تـ 180 هـ)، فالأصل هو ما يُوجد ويستمر في جميع فروعه التي يستغني عنها، أما الفرع فهو ما بُني على أصل وافتقر لعلامة ظاهرة.

إن الأصل والفرع معا يكونان مبدئا من مبادئ النحو الخليلي، فالألفاظ والتراكيب تتفرع إلى أنماط جديدة مفيدة بزيادات قبلية أو بعدية للنواة الأصل، وذلك بالانطلاق من أقل وحدة موجودة في البنية الكلامية المفيدة؛ أي من الكلام المستغني عما بعده، وهذا التحليل المنطقي الرياضي يحدّدُ بنية الجمل وفق معيار التركيب الذي يُقسمها إلى وحدات صغرى ووحدات كُبرى، وهذا ما يُسمى بالتحليل الجُملي الحديث الذي اعتمده الخليليون في تحليل التراكيب وهو التفريع.

ففكرة هذه الدراسة انطلقت من محاولة إبراز النظرية الخليلية الحديثة ومفاهيمها التي رأى فيها الحاج صالح مستقبل النحو العربي الذي جمع بين التراث والحداثة ليبعث بالجديد عبر إحياء الأصيل، وخاصة مفهوم التفريع الذي يُعدُّ إجراءً يُحلل ويُحول البُنى التركيبية النووية إلى بنيات أوسع منها تزيدها قوّة في المعنى والإفادة.

وهذه الفكرة ولّدت تساؤلات عدّيدة خاصة بهذه الدراسة، وهي:

إنّ النظرية اللسانية الخليلية الحديثة أعادت التأسيس لمبدأ الأصل والفرع تأسيسا جديدًا ينحو به نحو الصياغة الرياضية المنطقية، فما هي النظرية الخليلية الحديثة؟ وما هو الاتجاه العلمي الذي خرجت منه؟ وبالنظر إليها على أنّها قراءة جديدة للنحو العربي الأصيل الذي وُضع على أسس إبستمولوجية محدّدة، فما هي المبادئ والمفاهيم التي قامت عليها وبَنتْ تحليلاتها الإجرائية؟ ولأن الأصل والفرع من المبادئ الأساسية في النظرية الخليلية الحديثة كان التفريع توليدا لتراكيب جديدة مشتقة من الأصول عن طريق التحويل بالزيادات وفق آليات مختلفة، فما هي آليات التفريع في هذه النظرية؟ وكيف حلّل عبد الرحمن الحاج صالح هذا الإجراء باعتباره انطلق من أقل ما ينفرد ويمكن التخاطب به؟

من تلك الاشكالية صيغ عنوان هذا البحث الموسوم "الأصل والفرع في النظرية الخليلية الحديثة لعبد الرحمن الحاج صالح؛ مقاربة تحليلية" التي من خلالها توصلت إلى أنّه من المفروض أن تكون المدرسة الخليلية تطمح إلى ربط الأصيل بالحديث وتقترح قراءة جديدة تجديدية للتراث اللغوي العربي القديم في ضوء النظريات والمناهج العلمية الجديدة التي تسهل الاطلاع عليه من خلال وصف المبادئ التي بُنيت عليها ومقارنتها بالمبادئ التي تأسست عليها اللسانيات الحديثة، وإثبات أن هذه المبادئ اللغوية العربية ليست غربية ولا دخيلة على الدرس اللغوي بل هي أصلية لأن بعض المفاهيم لا توجد في الدرس اللغوي الغربي مثل مفهومي **العامل والمثال**.

كما كان من المفروض تبيان أهمية مبدأ الأصل والفرع الذي يُعدُّ عملية إجرائية في اللفظ أو في سلسلة تركيبية تحويلية تُفرِّع بناءً معينًا وتُخضعه لتغيرات ليتحوّل إلى بنيات أخرى تقوم على مبدأ حمل الشيء على الشيء، وهذا هو التحديد الرياضي الذي يتميز به النحو الخليلي القائم على منهج تحديد الوحدات الذي فرض في هذه الدراسة المنهج الوصفي بالاستعانة بآلية التحليل.

وللوصول إلى الأهداف المرجوّة من هذا البحث وُزّعت مادته العلمية في: مقدّمة وعرض وخاتمة، فقامت المقدمة على طرح الإشكال الأساس الذي حاول البحث الإجابة عنه، والمنهج المتبع والفرضيات المصاغة وبنية للموضوع ثم أهم المصادر والمراجع المعتمدة وأهم النتائج المرتقبة، ثمّ يندرج تحتها مدخل تاريخ يسرد انتقال اللسانيات الغربية إلى الثقافة العربية عبر مراحلها الثلاث.

أما العرض فكان في فصلين: الفصل الأول "النظرية الخليلية الحديثة " تضمن ثلاثة مباحث؛ المبحث الأول يبين الاتجاه العلمي في التعامل مع الدرس اللغوي الحديث والثاني يعرّف النظرية الخليلية الحديثة ويعرض سبب تسميتها وبعده يأتي المبحث الثالث الذي يبين أهم مبادئ النظرية الخليلية الحديثة.

أما الفصل الثاني فخُصَّ للدراسة التحليلية تحت عنوان "قيمة الأصل والفرع في النظرية الخليلية الحديثة" كما أنه قُسم أيضا إلى ثلاثة مباحث، فالأوّل قام بعرض المفهوم اللغوي والاصطلاحي للأصل والفرع، والثاني تناول الأصل والفرع من حيث التداول، أما الثالث فبين كيفية التفريع في النظرية الخليلية الحديثة، وأعقب هذين الفصلين خاتمة انطوت تحتها مجموعة من النتائج التي اتضحت أثناء الدراسة وتقديم وبعض الاقتراحات التي يُمكن أن تكون دراسة مُستقلة في المستقبل.

وفي هذا اعتمدت هذه الدراسة بصورة أساسية على مؤلفات عبد الرحمن الحاج صاح مثل: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية بجزأيه ومنطق العرب في علوم اللسان والبُنى

النحوية العربية، إضافة إلى بعض المقالات المنشورة في مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، كما استعانت ببعض المصادر والمراجع القديمة مثل: كتاب سيبويه والتعريفات للجرجاني والاقتراح للسيوطي... الخ، والحديثة التي كانت سندًا في توضيح الرُّؤية والتوجيه.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة لم تقف على بحوث سابقة تناولت الأصل والفرع في النظرية الخليلية الحديثة بشكل خاص بل تناولته في إطار مبادئ النظرية الخليلية الحديثة مثل رسالة الماجستير لصاحبتها سعاد شرفاوي بعنوان "التفكير النحوي عند عبد الرحمن الحاج صالح" بالإضافة إلى بعض المقالات المنشورة في مختلف المجلات المتخصصة.

والمراد من هذه الدراسة هو الوصول إلى نتائج علمية دقيقة تُبين أن النظرية الخليلية الحديثة انطلقت في التحليل من مبدأ الانفصال والابتداء لتحدِّد أجزاءها الصغرى والكبرى مركزة على الجانب التركيبي الذي يُعدُّ من المراجع الأساسية التي تُفسِّر البنية اللغوية كما أنها انطلقت من مادتها الأولى وهي التفريع أي التحويل الذي يُحدِّدُ الوحدات في النظرية الخليلية الحديثة وهو تحليل توليدي يُفرع الأصول إلى تراكيب جديدة مفيدة عبر زيادات في البنية النووية، إلا أن هناك بعض الأنماط التحويلية التي تحتمل معنيين، فالنمط الخاص بالوحدات الفرعية قد يفقد القدرة على بيان تقدير التركيب بعضه على بعض وهذا ما يستلزم العمل داخل البنية وهو ما تفرّع عنه العامل الذي يُعدّ العنصر اللغوي المؤثر في اللفظ والمعنى على غيره، ومعموله الأول الذي لا يُمكن أن يتقدّم عليه، ومعموله الثاني وكل ما زيد على ذلك فهي مخصصات.

وفي النهاية لا يسعني إلا أن أحمد الله سبحانه وتعالى على توفيقه ومنِّه في إتمام هذا البحث الذي واجهته بعض الصعوبات كضيق الوقت ودقّة النظرية الخليلية الحديثة التي أكسبتني الصبر كشريك ومنافس تسابقت فيه الكلمات وتزاحمت فيه العبارات لتضُمَّ وتُركِّيب عقدًا أصيلاً من المحبة تتفرَّع عنه خواتيم من الشكر ليتحلى بها أستاذي الكريم عبد الغاني قبايلي.

مدخـــــــــل

أ؛ ترجمة موجزة لعبدالرحمان الحاج صالح

ب؛ سرد تاريخي للسانيات العربية الحديثة

أ؛ ترجمة موجزة للساني عبد الرحمن الحاج صالح:

إن المتتبع لتاريخ الدراسات اللغوية مند نشأتها سيجد أنّ لكلّ دراسة هدف معين، أمّا الدراسات اللغوية العربية الحديثة فمن الصعب تحديد أهدافها وغاياتها، لأنّها تثير الكثير من التساؤلات وخضعت للكثير من الدراسات التي أدّت في النهاية إلى ترتيبها وتصنيفها في اتجاهات مختلفة، وكانت الركيزة التي انطلقت منها هذه الدراسات هو التراث أو الموروث العربي.

ومن بين الأعلام الذين قاموا بدراسة التراث اللّغوي العربي وأرادوا أن يبينوا أثر اللسانيات فيه هو العالم الجزائري: عبد الرحمن الحاج صالح الذي قدم انتاجات علمية قيمة موجهة للقارئ العربي وغير العربي وصاحب أكثر من مائة بحث ودراسة منشورة باللغة العربية والفرنسية والانجليزية.

ولد هذا العالم الجليل بمدينة وهران في الثامن من جويلية سنة سبعة وعشرين وتسعمائة وألف " تقدّم إلى الكتاب كما يتقدم سائر طلاب العلم لحفظ القرآن الكريم"[1]وهو من عائلة معروفة " نزح أسلافها من قلعة بني راشد المشهورة إلى وهران في بداية القرن التاسع عشر درس في المدارس الحكومية وفي نفس الوقت كان يتلقى دروسا بالعربية مساءا في احدى المدارس الحرة التي أنشأتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والتحق وهو ابن خمس عشرة سنة بحزب الشعب الجزائري"[2] بداية دراسته كانت في مصر وبعدها انتقل إلى بوردو وباريس، تحصل على التبريز من باريس، نزل أستاذا بجامعة الربـاط سنة 1961 م إلى سـنة 1962 م، وبجامعة الجزائر بعد ذلك، حيث قضى حياته أستاذا وباحثا في جامعة

1)_ عبد الرحمان الحاج صالح: السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، د- ط، الجزائر 2007 م، (ورقة الغلاف).

2)- أبو محمد ياسر إسلام: البروفسور الجزائري عبد الرحمان الحاج صالح والرائد في لغة الضاد، موضوع انجازات العرب والمسلمين المعاصرين ،29 ديسمبر2017 م، سا: 11:02 د، الموقع الالكتروني: 9alam.com/community/threads/albrufisur-algzari-ybd-alrxhman-xhag-salxb-bu -alallsaniat29489.

الجزائر بعد الاستقلال، عين رئيسا لقسم اللغة العربية وقسم اللسانيات سنة 1964 م، ثم انتخب عميدا لكلية الآداب وبقي على رأس هذه الكلية إلى غاية 1968 م.

وبعدها صاغ تلك النظرية التي لقبت بالنظرية الخليلية الحديثة، وهي محور الرسالة التي نال بها دكتوراه الدولة في اللسانيات من جامعة السوربون في سنة 1979م، وبعد تسع سنوات من ذلك عيّن الحاج صالح عضوا مراسلا بمجمع اللغة العربية بالقاهرة ثم انتخب عضوا عاملا به سنة 2003م وذلك بعد أن كان عضوا في المجالس اللغوية العربية الآتية: مجمع دمشق 1978م، مجمع بغداد 1980م، مجمع عمان 1984م، كما عين أيضا رئيس الهيأة العليا لمشروع الذخيرة العربية مند الندوة التأسيسية بالجزائر في ديسمبر 2011م، وقبل ذلك بسنة كرم بجائزة الملك فيصل بن عبد العزيز للغة العربية وآدابها في طبعتها الثانية والثلاثين يوم 09 مارس 2010 م، وفي الخامس من نفس الشهر الذي كرم فيه سنة 2017م توفي الحاج صالح رحمه الله[1] حيث كان من المفكرين اللغويين الذين تميزوا بمكانتهم العلمية وجهودهم في التعريف بالتراث اللغوي العربي الأصيل.

1)- أبو محمد ياسر إسلام: البروفسور الجزائري عبد الرحمان الحاج صالح والرائد في لغة الضاد.

ب؛ سرد تاريخي للسانيات العربية الحديثة:

إن اللغة هي الملكة الفطرية التي يستعملها البشر للتواصل والتفاهم فيما بينهم بأدلةٍ صوتية، فلطالما كانت مركز اهتمام الباحثين قديمهم وحديثهم، حيث ذهب كثير من العلماء والفلاسفة إلى دراستها من جميع جوانبها وكلّ ما يتعلق بطبيعتها ووظيفتها وخصائصها وكذا علاقتها بالنفس البشرية عبر التاريخ وعبر العصور، ففي القرن العشرين درست اللغة دراسة علمية موضوعية وضع أسسها ووحّد أهدافها ومناهجها اللساني السويسري ذي الأصول الفرنسية فرديناند دي سوسير [**Ferdinand de Saussure**] (1857-1913م) الذي اعتبر المؤسس الفعلي للسانيات متجها نحو دراسة اللغات دراسة وصفية باعتبار اللغة ظاهرة اجتماعية تكشف عن ثقافة وهوية كلّ مجتمع وتعكس العادات والتقاليد والقيم والمبادئ التي تتميز بها الأمم وتنقلها من بيئة إلى أخرى.

توسّعت الثقافة الغربية وانتشرت في جميع الأقطار والأقاليم خاصة في مطلع القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وبدورها انتقلت إلى الثقافة العربية التي وجدت نفسها أمام ضرورة إقامة وضع جديد في البحث اللغوي وإعادة النظر في الموروث العربي، فتبنت المناهج الحديثة **(المناهج التي تأسست مع البنوية)** في وقت مبكر، وكان من الصعب تحديد البدايات الأولى لانتقال الفكر اللساني الحديث بطابعه الغربي إلى العربي.

حيث يحصر اسماعيلي علوي أهم الظروف والمحطات التاريخية التي سبقت وواكبت الانفتاح الثقافي للدرس اللساني العربي في ثلاث محطات، هي:[1]

أ)- النهضة الفكرية العربية وما رافقها.

ب)- المرحلة الاستشراقية، وما رسخته من أعراف لغوية.

ج)- إرهاصات تشكل الخطاب اللساني.

---

1)- حافظ اسماعيلي علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دراسة تحليلية نقدية في التلقي وإشكالاته، دار الكتب الجديد المتحدة، ط 1، بيروت، لبنان، 2009، ص 20.

وهي تعتبر ملابسات منشئيه مختلفة غير أنها تتوافق في بعض الأوجه التي تكشف عن المناخ العربي العام لتلقي اللسانيات في الثقافة العربية.

أوّلا؛ النهضة الفكرية العربية:

كما تُعرف أيضا باسم اليقظة العربية أو حركة التنوير، وهي الانتقال من حالة الركود والضعف إلى حالة التقدم والازدهار، وهي الحالة الفكرية التي سادت في مصر خاصة حيث انبثقت عنها:

أ/أ)- المشكلة اللغوية في مرحلة الحكم العثماني:

عبر التاريخ الثقافي العربي الطويل لم تشهد الثقافة العربية مرحلة من التقهقر والضعف كما شهدته في المرحلة العثمانية "... وقد كان الجانب اللغوي من أبرز الجوانب التي جسدت بوضوح التخلف الفكري والانحطاط الثقافي في تلك المرحلة، ويمكن أن نفسر ذلك الركود على المستوى اللغوي خصيصا، بإدراك العثمانيين (العروى الوثقى) بين العربي ولغته وأهمية الوازع الديني في تعزيزها وتوثيقها، كما يمكن أن نفسر ذلك بشعور الأتراك بضعف لغتهم مقارنة باللغة العربية."[1] فهذه المرحلة من التقوقع والانكماش نجمت عن مخلفات سلبية تمثلت في "غياب وسائل التعليم وندرة الكتب مما أدّى إلى قطع أواصر العلاقة الرّوحية بين العربي وثقافته "[2] وعلى الرغم من ضعف اللغة العربية في هذه المرحلة إلا أنها بقيت اللغة الواسعة الانتشار والفهم ولم تفلح اللغة التركية في أن تحل مكانتها.

أ/ب)-إرهاصات التغيير:

تتجلى النهضة الفكرية للثقافة العربية في هذه الارهاصات التي أمنت انتقال الطلاب المصريين إلى أوروبا وبالأخص فرنسا بغرض التعلم والتكوين على يد روادها في البعثات العلمية التي قام بها محمد علي باشا واسهامات **رفاعة الطهطاوي** الذي أخذ عن "**دو**

1)- حافظ اسماعيلي علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 21.

2)-المرجع السابق، ص 21.

ساسي/ Antoine Isaac Silvestre deSacy" الأشعار ودراسة اللغة والأنثروبولوجيا والأدب فكان له الأثر الفعّال في الثقافة العربية وكل هذا كان بعد حملة نابوليون بونابارت (1790-1832م) على مصر (1798-1801م) التي تُعدُّ مرحلة أولى من مراحل التلاقي بين الثقافة العربية والثقافة الغربية.

كما يمكن عدّها بداية التخلص من الاستبداد العثماني الذي طالما وقف حاجزا أمام تطور اللغة العربية، فأصيبت علوم اللغة بعقم طويل حتى وُصف بعصر **الركود اللغوي**.[1]

أمّا الجهود النهضوية اللغوية كان لها أبعادًا سياسية واجتماعية وفكرية حملت ايجابيات كثيرة على المجتمع العربي والمصري -تحديدًا- وخاصة من الناحية الثقافية التي انتعشت بانتشار الترجمة وإنشاء الجرائد.

فبعد عقود غير قصيرة من الركود والجفاف الثقافي تمّ انبعاث الكثير من المعارف والعلوم الجديدة كالطب والطبيعيات والرياضيات والفلسفة والعلوم الاجتماعية والثقافية والحقوقية ورافق هذا إنشاء المدارس والمعاهد المتخصصة في معارف مختلفة، كما جيء بالمطابع وأنشئت المجلات وطبعت الكتب.[2]

ومن خلال هذه الحركة التي مسّت معظم الجوانب السياسية والفكرية والاجتماعية... وغيرها تأثر أيضا الجانب اللغوي لما للغة من ديناميكية فعالة في كلّ نهضة شاملة وحقيقية وكان عماد ذلك ترجمة الكتب الأوروبية إلى اللغة العربية في جميع العلوم. وهذا بتشجيع من "محمد علي باشا" وفي العموم فـ " قد شكل القرن التاسع عشر بالفعل منعطفا حاسما في تكوين الفكر العربي الحديث، إذ وجد هذا الأخير نفسه أمام القيام بمشاريع إصلاحية كبرى على المستويات جميعا وضرورة إعادة النظر في أوضاع هذا الفكر المواكب للتطور

1)_ حافظ اسماعيلي علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 20_21.

2)- مصطفى غلفان: اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، حفريات النشأة والتكوين، شركة النشر والتوزيع المدارس دار البيضاء ط 1، 2006 م، ص 07.

الحاصل في الغرب الذي صدم العرب للمرة الأولى مع الحادث الاستعماري "[1]وهذا ما جعل الفكر العربي الحديث ينقسم إلى قسمين متنافرين؛ قسم اجتهد في إعادة بعث الموروث سواء من خلال صيغته القديمة أم صيغة معدلة، وقسم ثاني مقاطع لكلّ ما هو قديم، يتبنى المسار الحضاري الغربي بكل تفصيلاته[2] وبين هذين القسمين ظهر قسم ثالث "..فضل بأن يأخذ بنصيب من التراث العربي يوحي إليه بالاعتزاز ونصيب من الثقافة المعاصرة يمنحه العزة.."[3] أو بصيغة أخرى يمكننا أن نقول: إنّ هذا القسم يوفق بينهما ويحاول دراسة التراث العربي في ضوء ما استجد من معطيات غربية ونذكر من ذلك مجهودات اللغوي بطرس البستاني (1819-1883م) وجرجي زيدان (1861-1914م) وابراهيم اليازجي (1800-1871م) ورفاعة الطهطاوي (1801- 1873م).

ثانيا؛ المرحلة الاستشراقية:

إذا كانت ملامح التحديث اللغوي ظهرت مع بعض اللغويين النهضويين العرب أمثال إبراهيم اليازجي وجرجي زيدان ورفاعة الطهطاوي، فإن الانفتاح الكلي على الثقافة الغربية والدراسات اللغوية كان مع انتداب الجامعة المصرية 1907م[4] لمجموعة من المستشرقين أي مجيئ بعض الأساتذة الأوروبيين إلى مصر، فقاموا بتعليم الطلاب المصريين في مقابل منفعة متبادلة مع الاستفادة من دراساتهم واهتماماتهم، ومن هنا بدأت تتشكل إرهاصات الكتابة اللسانية العربية الحديثة.

فقد كان لهؤلاء المستشرقين الفضل في مدِّ البحث اللّغوي العربي جملة من الأفكار اللغوية حيث لا أحد ينكر أنهم دشّنوا مرحلة جديدة من البحث في قضايا لغوية ذات قيمة بالغة بالنسبة للغة العربية؛ مثل مشكل التطور اللغوي في جميع مستوياته... ولم يستطع

1)- فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، إتراك للنشر، ط 1، مصر الجديدة ،2004 م ص 14

2)_ المرجع نفسه، ص 14.

3)_تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية ،1955 م، صفحة المقدمة: (ج- د).

4)_حافظ اسماعيلي علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 32.

العرب حتى اليوم معالجة هذه القضايا وما يشابهها بشكل يماثل ما قام به هؤلاء المستشرقون من أمثال: برجسترسر (1837- 1933م) صاحب كتاب " التطور النحوي للّغة العربية " وجويدي (ت 1935 م) بكتابه "علم اللّغة العربية الجنوبية " وليتمان (1875-1955 م) بكتابه "فقه اللّغة"[1]. كما كان لهم الفضل أيضا في تعريف الآخرين بالحضارة العربية والإسلامية والتراث اللغوي عن طريق جمع المخطوطات وفهرستها وتحقيقها وترجمتها إلى لغات عالمية فهم قدّموا منفعة كبيرة لا يمكن أن نتجاهلها.

ثالثا؛ إرهاصات تشكل الخطاب اللساني العربي الحديث:

إن المقصود بالخطاب اللساني العربي الحديث؛ الخطاب الذي تعكسه الكتابات اللغوية التي تستند نظريا ومنهجيا للمبادئ التي قدمتها النظريات اللسانية في مختلف اتجاهاتها الأوروبية في إطار ما أصبح يعرف باللسانيات العامة.

حيث ترجع بداية تكون فكر لغوي حديث عند العرب، مع ما ظهر في منتصف القرن التاسع عشر إلى بداية القرن العشرون، حيث شهدت هذه الفترة منهجين لغويين تجليا على التوالي وهما: المنهج التاريخي المقارن، والمنهج الوصفي. إلا أن الدراسات اللغوية العربية الحديثة تأثرت بكتابات إبراهيم اليازجي ورفاعة الطهطاوي وجرجي زيدان.

قدم اليازجي سنة 1881م محاضرة بعنوان " **أصل اللغات السامية** " التي وضع فيها المنهج التاريخي، ومن خلاله قام بتصنيف اللغات بحسب قرابتها، ويظهر تأثير رفاعة الطهطاوي في محاولته التمييز بين اللغة العربية واللغة الفرنسية وغيرها من اللغات.[2] أما المنهج الوصفي فقد ظهر بعد عودة البعثات الطلابية من الجامعات الأوروبية إلى أوطانهم فقد كان للجامعة المصرية السبق في الاتصال بالدرس اللساني العربي الحديث مند الأربعينيات ويعود فضل هذا الاتصال لجون روبرت فيرث (1890-1960م) أستاذ

1)_مصطفى غلفان: اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، حفريات النشأة والتكوين، ص 91.

2)_حافظ اسماعيلي علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 34-35.

اللسانيات العامة في جامعة لندن ما بين عامي 1944م و1960 م[1]، ومن بين الطلبة آنذاك إبراهيم أنيس (1906-1975 م)، وقد ساد الاتجاه الوصفي بعد تجليات جهودٍ جاءت بعد محاولات إبراهيم أنيس[2] الذي ألّف أول كتاب جاء بين سنتي 1941 م و1947م المعنون بـ" **الأصوات اللغوية** " وهذا التحقيق يوافق عليه كثير من الباحثين لأنه يحاول تطبيق النظرة البنوية في وصف أصوات اللغة العربية.

ومن ذلك نقول إنّ أول محاولات للتأليف في مجال الدراسات اللغوية الحديثة كانت في سنة 1941 م، إلا أن البداية الفعلية للمنهج الوصفي في هذه الدراسات العربية فقد كانت "بعودة إبراهيم أنيس، وقد ساد هدا الاتجاه وترسخ في الثقافة العربية بفضل الجهود التي أعقبت إبراهيم أنيس، والتي عرفت أبرز تجلياتها في جهود تلامذته وجهود بعض العائدين الجدد من المدرسة نفسها التي تخرج منها، وكان من أبرز هؤلاء عبد الرحمن أيوب، تمام حسان، كمال بشر ومحمود السعران... وقد سارت هذه الاتجاهات في تيارات ثلاثة واضحة صاحبت تقديم النظرة اللغوية وهي:

←الوصفية ونقد التراث اللغوي العربي.

←التحليل البنوي للغة.

←تطبيق النظرية الحديثة على اللغة العربية "[3].

فدراسة النحو دراسة شكلية صورية انطلاقا من المنهج البنوي تمثل الوصفية ونقد التراث اللغوي العربي أي الاتجاه الوصفي التقريري، كما أن دراسة النحو العربي ومحاولة الكشف عن أوجه الاختلاف والاتفاق بين ما هو حديث وقديم بغرض التأصيل للتراث النحوي وفق نظريات حديثة هو التحليل البنوي للغة أي الاتجاه التأصيلي، أما تطبيق النظرية

1)_سعيد عبد العزيز مصلوح: في اللسانيات العربية المعاصرة، عامل الكتب، ط 1، ا لقاهرة، 2004 م، ص 20 .

2)_حافظ اسماعيلي علوي اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، ص 42-44

3)_ المرجع نفسه ، ص 44.

الحديثة على اللغة العربية فهي دراسة النحو دراسة تفسيرية لكل مستويات اللغة حيث يسمى هذا الاتجاه بالاتجاه التفسيري.

أ) الاتجاه الوصفي التقريري (الوصفية التقريرية):

ينطلق هذا الاتجاه من المنهج البنوي الذي يدرس النحو دراسة شكلية ويصف اللغة في ذاتها ولذاتها أي في مستوياتها المختلفة، ومن ممثلي هذا الاتجاه إبراهيم أنيس، عبد الرحمن أيوب، تمام حسان، محمود السعران، إبراهيم السمرائي وأنيس فريحة...فكما ذكرنا سابقا أن البداية الفعلية للدراسات اللغوية العربية الحديثة كانت بعودة إبراهيم أنيس من المدرسة الوصفية (مدرسة لندن) التي تخرج منها، فقد " لعب دورا بارزا مند البدء في دراسة العربية بمنظار المفاهيم اللسانية الأوروبية الوصفية منها والتاريخية والتركيز على دراسة البنية الصرفية والتركيبية والدلالية للغة العربية "[1].

ففاطمة الهاشمي بكُوش ترجح أن كتابه " الأصوات اللغوية " أسبق من كتاب " في اللهجات العربية " ودليلها أو حجتها في ذلك مستمدة من كتبه، ففي الطبعة الأولى من هذا الأخير يشير إلى " الأصوات اللغوية " في مواضع مختلفة [2] إضافة إلى كتابه " دلالة الألفاظ " فقد قام بتقويم آراء القدماء في قطاعات اللغة من وجهة نظر اللسانيات الغربية، حيث يمكن الوقوف على بعضٍ من مجهوداته تتلخص في عدة أفكار منها[3]:

– اعتباره الدراسة التي قام بها في المستوى الصوتي للغة العربية منتمية إلى علم الفونولوجيا رغم إهماله الواضح لنظرية الفونيم التي تتأسس عليها النظرية الفونولوجية.

– غموض المصطلحات التي استعملها دراسته لاعتماده على مصطلحات تراثية لا تتوافق مع المصطلح الأجنبي كاستعماله على سبيل المثال مصطلحات الساكن Voyelles والمتحركConsonnes .

1)_نعمان بوقرة: المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ص 41.

2)_فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدرس اللساني الحديث، ص 19–20.

3)_نعمان بوقرة: المدارس اللسانية المعاصرة، ص 42.

– دراسة اللهجات العربية دراسة مستفيضة من حيث مستوياتها اللغوية وانتشارها وتوزيعها وعلاقتها باللهجات الحديثة ومقارنتها بعلم القراءات القرآنية بهدف التعرف على التطورات المهمة والعامة لتطور اللهجات عبر التاريخ بعد ظهور الاسلام.

ثم نجد تمام حسان الذي أثبت آراءه اللسانية في كُتبه، فمثلا نجده في مقدمة كتابه "مناهج البحث في اللغة " يقف الموقف الوسط ويحاول التوفيق بين ما هو تراثي وما هو حداتي أي إعادة قراءة التراث اللغوي العربي وفق المناهج اللسانية المعاصرة، حيث يقول: "وتشعبت المسالك أمام الشعب بعد أن تثاءب وتمطى ونفض عن نفسه غبار الموت، فوجد أمامه طريقا في الماضي يقوده إلى التراث العربي الخصب، ورأى أنه لو بعث هذا التراث وأحياه لكان دافعا لعزّةٍ جديدةٍ لا تقل روعة عن التاريخ العربي نفسه، ووجد أمامه طريقا في المستقبل معالمه ما في أيدي الأمم من علوم ومعارف...

ثم رأى أنه لو سلك الطريق الأول فحسبْ لانقطع به التاريخ عن الحياة، ولو سلك الثاني فحسبْ لانقطعت به الحياة عن التاريخ ففضل أن يأخذ بنصيب من التراث العربي ويوحي إليه بالاعتزاز ونصيب من الثقافة المعاصرة يمنحه العزة "[1]. أما في كتابه " اللغة العربية معناها ومبناها " فنلاحظ أنه أعاد ترتيب الأفكار اللسانية الكلاسيكية " التي تشبثت في كتابات القدماء في ضوء المنهج الوصفي ومقولات النظرية السياقية تحديدا في مجال الدلالة ومقولات الفونولوجيا البراغية في مجال الصوتيات"[2]

أما محمود السعران فقد جاء بكتابه "علم اللغة مقدمة للقارئ العربي "ليبسط الأمور حتى يسهل على القارئ العربي تلقي مضمونه بأسهل الطرائق وبأقل مجهود حيث يقول: "لقد حاولت تبسيط حقائق هذا العلم ما وسعني التبسيط، مع حرصي على الدقة والسلامة حتى يستقل القارئ المبتدئ بتحصيل ما فيه ومدارسه، وينتقل منه آمنا إلى مطالعة أصول

1)_تمام حسان: مناهج البحث في اللغة ، ص 2–3.

2)_نعمان بوقرة: المدارس اللسانية المعاصرة، ص 46.

هذا العلم منقولة إلى العربية أو مكتوبة بلغتها"[1] والسعران كان واحدا من الذين وجدوا صعوبة في إقناع الآخر بجدوى المناهج اللسانية الحديثة.

فقد ساد الاعتقاد ولعلّه سائد لدى الكثيرين اليوم أيضا بأن علوم العربية بلغت النضج والاكتمال، وهو اعتقادٌ جعل العربي ينظر بقداسة للإرث اللغوي الذي خلّفه القدماء"[2] كما كان أيضا لكمال بشر وعبد الرحمن أيوب من خلال مؤلفاتهم في نقد التراث النحوي العربي الذي رُفض من قبل الباحثين واعتبروه إهانة للموروث والعلماء العرب القدماء الفضل الكبير.

ب) الاتجاه التأصيلي:

يهتم هذا الاتجاه بالكشف عن وجوه الاتفاق والاختلاف بين النحاة العرب القدماء واللسانيين المحدثين في المنهج المتبع في الدراسة سعيا وراء تأصيل التراث وفق النظريات اللسانية الحديثة، ولقد برز في هذا الاتجاه لسانيين لهم من الجهود ما جعلهم في المراتب الأولى من مجال الدراسات اللسانية العربية الحديثة أمثال عبد الرحمن الحاج صالح وعبد القادر المهيري وعبد السلام المسدي ونهاد الموسى.

ففي كتابه ـ عبد السلام المسدي ـ " التفكير اللساني في الحضارة العربية " نجده يتعرض لمسائل عديدة كاختصاص الإنسان بالظاهرة اللغوية حيث يقول: " لا يكاد يخلو تعريف الإنسان، سواء على نهج الفلاسفة والمتكلمين أو طريقة الأدباء واللغويين من قصر سمة التمييز الإنساني على ظاهرة الكلام فهو الإنسان الناطق "[3] أما في كتابه " قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح " فنجده يتعرض إلى العلوم ومصطلحاتها والجهود العربية في المصطلح اللساني...حيث يقول: " ولئن كان الفضل في ترسيخ سسن الصوغ الاصطلاحي في حقل اللسانيات موزعًا بين كلّ العلماء الذين كان لهم سبقُ الريادة في أداء

1)_محمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص 6.

2)_فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدرس اللساني الحديث، ص 16.

3)_عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار البيضاء للكتاب، مطبعة بوسلامة، تونس، ط 2 1986م، ص 46.

مفاهيم العلم فإن اللاحقين من علماء اللسان العرب يقاسمونهم ذلك الفضل، ومن هؤلاء وأولئك يتبوأ المترجمون ومن عنوا بالكشوف الاصطلاحية حظا غير قليل."[1]

أما عبد الرحمن الحاج صالح فانطلق من خلال كتابه " منطق النحو العربي " من إيمانه بوجود نظرية دقيقة في أصولها ومفاهيمها في النحو العربي الأصيل فيما تركه لنا الخليل وسيبويه ومن تلاهما " ويتضح ذلك بإعادة قراءة التراث ليس على ضوء النظريات الحديثة فقط وإنما بدراسة ابستيمولوجية (معرفية) دقيقة لمفاهيم النحاة وتصوراتهم وطرق تحليلهم وبدون إسقاط أي تصور آخر لتصور النحاة العرب المتأخرين أو تصور الغربيين عليها وقد برهن الحاج صالح على إيمانه بدقة النظرية النحوية عند النحاة المتقدمين بطريقتين: الأولى تتبع تاريخ علم اللسان من أقدم الاشارات التاريخية له حتى العصر الحديث...والثانية تُحدّد الأصول أو الأنظار العلمية التي بنى عليها نحاة العربية نظرية النحو العربي... "[2].

كما أن نهاد الموسى "بحث نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث إذ قام في نفسه أن درس العربية من الجانب العربي وحده يضلُ منقوصا، وأنه لابد لنا في هذه المرحلة من استئناف النظر أن نتبصر فيما بلغه الدرس اللغوي الحديث من آفاق، لأنه يسعف في تجديد إحساسنا بالنحو العربي في مفهوماته ومنطلقاته، وأبعاده بعد طولٍ ألف به في لغته الخاصة ومصطلحه الخاص ومنهجه الداخلي."[3]

لذلك فإن أصالة النحو العربي تربط بين تيار النحو العربي القديم والتيار الذي ينهج مناهج الثقافة الغربية وتطبيق ما جاءت به على اللغة العربية.

1)_عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، 1984 م، ص 73.

2)_حسن خميس سعيد الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، 2000 م ص 249.

3)_المرجع نفسه ، ص 242.

ج) الاتجاه التفسيري:

إن مرجع هذا الاتجاه هو النحو التوليدي التحويلي الذي يدرس النحو دراسة تفسيرية ويسعى إلى تفسير الظواهر التي يتم ملاحظتها، ومن أبرز رواد هذا الاتجاه عبد القادر الفاسي الفهري، أحمد المتوكل، محمد علي الخولي، مازن الوعر، خليل عمايرة... فقد كان أحمد المتوكل نموذج لنظرية النحو الوظيفي الذي اقترح بعض " الافتراضات المتعلقة باللغة العربية والنتائج النظرية والنهجية المترتبة عنها سواء بالقياس للفكر اللغوي العربي القديم أو بالقياس للتحاليل اللسانية الحديثة."[1]

فقد تميزت كتابات أحمد المتوكل " بوحدة الرؤية النظرية والمنهجية المحددة بأصول اللسانيات الوظيفية وتكيفها مع معطيات اللغة العربية وترتب عن هذه الوحدة في الأسس النظرية النظرة الشمولية لظواهر اللغة العربية المدروسة والتكامل فيما بينها، وقد مكنه ذلك من وضع جزء هام من نحو اللغة العربية الوظيفي، وطبيعي أن يترتب عن الوحدة في الرؤية النظرية وحدة في المفاهيم والمصطلحات المستعملة في مقاربة اللغة العربية، وتعكس كتابات المتوكل الوظيفية روحا علمية تقوم على المناقشة والنقد والبناء والأخذ بأورد الافتراضات والاقتراحات، وقد أدى به كفاية بعض النماذج ـ حتى ولو كانت غير وظيفية ـ في رصدها لقضايا من اللغة العربية إلى خلق نوع من التكامل مع هذه النماذج لاسيما ما يتعلق بالنتائج النظرية الملائمة للغة العربية أيًا كان إطارها النظري "[2] لذلك فإن أبحاث المتوكل الوظيفية " تكمِّل ـ في اعتقادنا ـ أبحاثا لسانية عربية أخرى مثل أبحاث الفاسي الفهري التوليدية التحويلية ذات الطابع التركيبي، مُضيفةً إليها بعدًا آخر هو البعد التداولي الوظيفي."[3]

1)_مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، الدار البيضاء المغرب، ص 277.

2)_المرجع نفسه، ص 276.

3)_المرجع نفسه، ص 277.

فالنظرية اللسانية عند الفهري الذي عدَّ التفسير جزءًا من التعليل هي " بناء عقليٌ يتوق إلى ربط أكبر عدد من الظواهر الملاحظة بقوانين خاصة تكوِّن مجموعة متسقة من المفاهيم الأساسية ومجموعة من المُسلَّمات تستنتج منها النتائج التفسيرية للنظرية، كما أنها تتجاوز الوصف والتقرير إلى التفسير، والتفسير مفهوم شامل يفسّر النظام اللغوي من حيث المفاهيم النحوية كالحالة الاعرابية، والتطابق والتقدير والحذف والزمن، ومن حيث اللوازم المعجمية كالمعنى والتعدية واللزوم وصيغة الفعل."[1]

لذلك فغاية التفسير في النحو التوليدي التحويلي هي اكتشاف مبادئ موحدة تفسر الصواب في أي لغة وذلك بعد الوصف الدقيق لها، أما الاتجاه التفسيري فهو يطبِّق النظرية الحديثة التي انطلقت من الدراسات البنوية التي أدت إلى تطور الأبحاث في الدرس اللساني التوليدي التحويلي والدرس النحوي الوظيفي وتطبيقهما على اللغة العربية.

1)_حسن خميس سعيد الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 252.

الفصل الأول:

النظرية الخليلية الحديثة.

المبحث الأول: الاتجاه العلمي في التعامل مع الدرس اللغوي الحديث.

المبحث الثاني: النظرية الخليلية الحديثة وتسميتها.

المبحث الثالث: مبادئ النظرية الخليلية الحديثة.

المبحث الأول:

الاتجاه العلمي في التعامل مع الدرس اللغوي الحديث.

تُعد النظرية الخليلية الحديثة قراءة جديدة للتراث النحوي وقد سعت إلى بعث الجديد عبر إحياء المُكتسب، وإليها يرجع الفضل في الاهتمام بشخصيات علمية فذة في تاريخ الفكر اللغوي العربي، فمن خلالها تمَّ إحياء مصطلحات أصلية واقتراح مصطلحات جديدة، حيث تميزت هذه النظرية بتعمقها في تفسيرها مفاهيم نحوية وبلاغية متبنية بذلك منهجًا علميًا دقيقًا يضاهي مناهج البحث عند علماء اللسانيات الغربية، كما تعد النظرية الخليلية الحديثة مشروعا من مشاريع عبد الرحمن الحاج صالح الرائدة، فهي تعمل على ترسيخ الفكر النحوي الأصيل وقراءة التراث النحوي العربي إلا أنها لاتزال على درب النشأة والتطور كما أنها ضلت مشروعًا لم تتجاوز خطوطه النظرية.

تشهد السنوات الأخير بروز نظريات عدة لغوية على الساحة العربية، فقد تكاثرت المحاولات الدّاعية بتجديد النحو وتيسيره وتعدّدت المؤلفات وتنوّعت المناهج[1].

فقد ظهرت نظرية المورفيم التي لم تلقى رواجًا، والنظرية اللغوية الحديثة مع سلسلة الكتب التي أخرجها مصطفى جواد بعنوان "قل ولا تقل" التي تسعى لتقويم اللسان وتقدير التعبير السليم، وكذلك نظرية المنهج الوصفي التي دعا إليها جعفر دك الباب.[2]

ويرى "صالح بلعيد" أنه نتج عن هذه الاجتهادات ثلاثة اتجاهات في التعامل مع الدرس اللغوي بشكل عام وهي:

1)_خالد بن عبد الكريم: محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي (المصطلح والمنهج، نقد ورؤية)، الخطاب الثقافي جامعة الملك سعود، الرياض، 2008 م، ع 3، ص 57 .

2)_صالح بلعيد: مقالات لغوية، دار هومة، د ط، بوزريعة الجزائر، 2004 م، ص 36-37 .

الاتجــاه الأول:

وهو الاتجاه الذي يدعو إلى هدم ما توصل إليه النّحاة الأوّلون، ويُعلن عن القطعية المعرفية بين التراث والحداثة، جاعلا من التراث هواية لمن شاء أن يطلع على التاريخ، لأن قواعدهم صعُبت على المتكلمين مِمَّا يُسبِّب لهم التوتر في حالة فهمه بشكل صحيح أو خاطئ حيث ترى خولة طالب الإبراهيمي أن "هذا الاتجاه يتجاهل تمامًا أو إلى حدٍ ما التراث العربي... وبعض أصحابه على الرغم من معرفتهم لهذا التراث فإنهم مُقتنعون اقتناعا تاما أنه قد تجاوزه الزمان أو هو وجهة نظر لا يمكن أن تساوي وجهات نظر اللسانيات الغربية"[1]

ومن بين من ذهبوا إلى ذلك: مهدي المخزومي، شوقي ضيف وإبراهيم مصطفى... فهم أكّدوا على ضرورة بناء نحوٍ جديد.

الاتجــاه الثاني:

دعا بعض اللغويون العرب إلى ضرورة ربط مبادئ البحث اللساني الحديث بالفكر اللغوي العربي القديم بهدف دراسته من حيث أنه تصورات ومفاهيم وطرائق تحليل في ضوء النظريات اللسانية الحديثة، أي أن هذا الاتجاه يدعو إلى دراسة النظرية اللغوية العربية القديمة بواسطة أحد المناهج الغربية الحديثة وإسقاط المحتوى اللساني الغربي على المحتوى اللساني العربي، فيعتمدُ على المعرفة اللسانية القديمة ويدرسها وفق معاصرتها للزمن والثقافة، ويسير على هذا الاتجاه في التنظير للظاهرة اللسانية عُمومًا عبد القادر الفاسي الفهري وعبد السلام المسدي في "التفكير اللساني في الحضارة العربية " ومحمد عبد العزيز عبد الدّايم في "النظرية اللغوية في التراث العربي" وداود عيد والطيب البكوش وغيرهم.

1)_خـــولة طالب الإبراهيمي: مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط 2، ص 142 .

الاتجــاه الثالث:

يدعو إلى التوفيق والجمع بين المناهج اللغوية الحديثة ونظرية النحو العربي القديمة أي الجمع بين الأصالة والحداثة شرط أن يقف على حدود الرصد والتقويم بهدف الربط بينهما منطلقا من مبدأ الاهتمام بمستوى أو مجال لغوي معين من التراث، وهذا ما ذهب إليه عبد الرحمن الحاج صالح في "المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية في الوطن العربي" ونهاد الموسى في "نظرية النحو العربي في ضوء وجهة النظر اللغوي الحديث" وعبده الراجحي في "التطبيق النحوي والتطبيق الصرفي".

المبحث الثاني:

النظرية الخليلية الحديثة وتسميتها

تجـمع النظرية الخليلية الحديثة بين الأصالة القديمة المتمثلة في إحياء أفكار ومفاهيم الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه، والحداثة المتمثلة فيما يتآلف ويتقارب من تلك الأفكار والمفاهيم، مكونة بذلك نظرية متماسكة قديمة في أصولها حديثة في منهجها وتوجهها العلمي، لها مفاهيمها العلمية التي تكون كفايتها العلمية ومبادئها الأساسية التي تكون كفايتها التطبيقية بصفة عامة[1]، ومن هنا فإن "النظرية الخليلية الحديثة هي نظرية لسانية معاصرة تدعو إلى ضرورة الرجوع إلى التراث العلمي اللغوي الأصيل والنظر فيما تركه العلماء الأوائل المبدعون، وتفهم ما قالوه من الحقائق العلمية لفهم أسرار فقه اللغة العربية وإجراء مقارنة نزيهة بين نظرية النحاة العرب الأولين والنظريات اللسانية الحديثة التي ظهرت في الغرب، مع تحيين الوقائع النحوية وفق التطورات الجبارة التي تعرفها التقنيات المعاصرة"[2].

كما أنها نظرية ترى بأن المفاهيم التي جاء بها البنويون الوصفيون لا تنطبق في الغالب على اللغة العربية فمعظم ما جاء به هؤلاء مستنبط من تأملهم للغات الأوروبية[3] كما أنها لا تقتصر على جهود الخليل وحده بل تتعداه إلى من جاءوا بعده، حيث يقول عبد الرحمن الحاج صالح: "لابد من ملاحظة هامة فإن الخليل ليس هو وحده المسؤول عن كلّ ما أبدعه عباقرة العلماء الأولين فهناك من عاصره وكان عبقريا مثله ومن جاء بعده وكان عبقريا مثله، وأذكر من هؤلاء الإمام الشافعي فهو في أصول الفقه بمنزلة الخليل في النحو

1)_يحي بعيطيش: الكفاية العلمية والتعليمية للنظرية الخليلية الحديثة، التواصل، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر مارس 2010 م ،ع 25، ص 77.

2)_صالح بلعيد: اللغة العربية العلمية، دار هومة، د– ط، بوزريعة، الجزائر، 2003 م، ص 106.

3)_الشريف بوشحدان: النظرية الخليلية الحديثة وسبل ترقية تعليم اللغة العربية وآدابها، جامعة باجي مختار، عنابة ،ع 31 سبتمبر 2012 م، ص 106.

وعلوم اللسان..."[1] حيث كان الحاج صالح مُنْفتِحًا في فكره على النظريات اللسانية اللغوية المختلفة سواء كانت قديمة أو حديثة، عربية أم غربية، فهو لم يبقَ حبيس الدراسات اللغوية العربية القديمة ولا أسيرة الدراسات الغربية الحديثة، بل هو يدعو إلى ضرورة الرجوع لما تركه العلماء الأولون كالخليل وسيبويه والتعمق في النظر إليه نظرة جديدة اعتمادا على ما توصل إليه البحث اللساني الحديث.

ومن خلال ما سبق تعرّفنا على النظرية الخليلية الحديثة، أمَّا تسميتها فقد تبدو في ظاهرها نسبة إلى الخليل بن أحمد دون غيره وإنما نُسبت إليه لأنه هو الأسبق في استعمال المفاهيم الرياضية لضبط نظام اللغة، ووضع علم اللغة واختراع الشكل ووضع الحركات على الحروف، ووضع معجم العين.[2] والقول السابق لعبد الرحمن الحاج صالح يوضح ذلك وكون النظرية حديثة فإن صاحبها "لم يكن مجرد مفرغ لمعلومات قديمة في كراسات حديثة بل مزج بين الدراسات القديمة وتمثيلها أحسن تمثيل وبين الدراسات الحديثة بدءً من بنوية دي سوسير التي أخذ عليها مآخذ كثيرة إلى النظرية التوليدية التحويلية التي أشاد بها في كثير من المواقع باعتبارها تتماشى في كثير من أبعادها مع خصائص اللغة العربية "[3].

كذلك سُميت بالنظرية الخليلية ووُصفت "بالحديثة لأنها تمثل اجتهادًا علميًا تقويميًا صدر في زماننا أدى إلى قراءة جديدة لما تركه الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه

1)_عبد الرحمان الحاج صالح: النظرية الخليلية الحديثة، مجلة اللغة العربية والآداب، معهد اللغة العربية، جامعة الجزائر 1996 م ،ع 10، ص 85-86 .

2)_بشير إبرير: أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة، العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر فيفري، 2010 م ،ع 7، ص 8 .

3)_صالح بلعيد: مقالات لغوية، ص 58 .

خاصة وجميع من جاء بعدهما من النحاة الذين اعتموا في بحوثهم على كتاب سيبويه إلى غاية القرن الرابع كشروح كتاب سيبويه وغيرها "[1].

ومن هنا فإن النظرية الخليلية الحديثة أعادت التأسيس للنحو بصيغة شكلية رياضية ساعية بذلك إلى تحليل اللغة ونظامها آليًا، قائمة على احياء المبادئ التي وضعها الخليل بن أحمد في شكل الاجتهاد والتجديد.

1)_عبد الرحمان الحاج صالح: المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، مركز البحث العلمي والتقني لتطور اللغة العربية ،ع 4، 2007 م، ص 5.

المبحث الثالث:

مبادئ النظرية الخليلية الحديثة.

استمدت النظرية الخليلية الحديثة مبادئها من نظرية النحاة العرب القدامى، كما استمدت أيضا رؤية لسانية حديثة من اللسانيات العامة.

حيث سعت مند نشأتها إلى بعث الجديد عبر إحياء المُكتسب فتجاوزت مرحلة الاقتباس السلبي عند نقلها عن الغرب، أو عند نشرها عن العرب وتنطلق هذه النظرية من منطلقين اثنين هما:

⟵ لا يفسر التراث إلا التراث فكتاب سيبويه لا يفسره إلا كتاب سيبويه، ومن الخطأ أن نسقط على التراث مفاهيم وتصورات دخيلة تتجاهل خصوصياته النوعية.

⟵ أنّ التراث العربي في العلوم الانسانية عامة واللغوية خاصة ليس طبقة واحدة من حيث الأصالة والإبداع فهناك تراث وتراث.[1]

فهي قراءة جديدة للتراث النحوي العربي الذي اعتمده علماء العرب "– وزعيمهم في ذلك الخليل– على عدد من المفاهيم والمبادئ لتحليل اللغة "[2] وأهمها:

أ ـ مفهوم الاستقامة وما إليها وما يترتب على ذلك من التفريق المطلق بين ما يرجع إلى اللفظ وبين ما هو خاص بالمعنى.

ب ـ مفهوم الانفراد وحدُّ اللفظة.

1)_ محمد صاري: المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة عنابة، ص 3 . Almajma3.blogspot.com 03/12/2017 ، 15 :07h .

2)_عبد الرحمان الحاج صالح: المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، ص 30 .

ج ـ مفهوم الوضع والاستعمال.

د ـ مفهوم العامل.

هـ ـ مفهوم القياس.

و ـ مفهوم الباب.

ز ـ مفهوم المثال.

ح ـ مفهوم الأصل والفرع.

أ؛ مفهوم الاستقامة:

يقـول سيبويه في باب "الاستقامة من الكلام والإحالة ": فمنه "مستقيم حسن، ومحال ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس، وسآتيك غدا. وأما المحال فأن تنقُض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدًا وسآتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر ونجوه. وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيدًا رأيتُ وكي زيدٌ يأتيك وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس."[1]

ويعد الحاج صالح هذا النص أنه أول نص يُبين بين السلامة الرّاجعة إلى اللفظ ويعني بها المستقيم الحسن والقبيح، والسلامة الخاصة بالمعنى أي المستقيم المحال، وبعد ذلك يُميِّز بين السلامة التي يقتضيها القياس (ويقصد به النظام العام الذي يحكم اللغة) والسلامة التي

1)_سيبويه: الكتاب، تح :عبد السلام محمد هارون، ج 1، مكتبة الخانجي، ط 3، القاهرة، 1408 هـ- 1988 م ص25-26.

يفرضها الاستعمال الحقيقي للناطقين وهذا معنى الاستحسان وهو استحسان الناطقين أنفسهم"[1]

واستنادًا على مفهوم السلامة وعلاقتها باللفظ والمعنى من ناحية والقياس والاستعمال من ناحية أخرى، يُميِّز الحاج صالح بين هذه الأقسام بشكل واضح:[2]

مستقيم حسن – سليم في القياس والاستعمال معًا.

مستقيم قبيح – سليم في القياس وغير سليم في الاستعمال.

مستقيم محال – سليم في القياس والاستعمال لكنه غير سليم من حيث المعنى.

وبناءً على ما سبق فإن "اللفظ إذا حُدِّد أو فُسِّر باللجوء إلى اعتبارات تخُصُّ المعنى فالتحليل هو تحليل معنوي لا غير، أما إذا حصل التحديد والتفسير على اللفظ نفسه دون أي اعتبار للمعنى فهو تحليل لفظي نحوي."[3] وقد يحدث الاقتصار على أحد الاعتبارين وهذا يُعتبر خطأً وتقصيرًا، ومن ذلك تحديد الفعل بأنه (ما دل على حدث وزمان) فهذا تحديد دلالي جيد غير أنه مقتصر على وجهه المعنوي، أما التحديد على اللفظ فهو ما تدخل عليه من زوائد معينة كـ؛ قد والسين ويتصل به الضمير في بعض صيغه[4]

ومـن هنا يتبين لنا أن الفعل (ما دلَّ على حدث معين واقترن بزمن) هو لفظ قد تدخل عليه زوائد معينة كـ: (قد والسين أو يتصل به ضمير) فهو إذن يحتوي على لفظ ومعنى وهما تحديدان قد يحدث بينهما خطأ وتقصير لذلك كان الواجب من التحليل أولا هو اللفظ لأنه المتبادر إلى الذهن على حدِّ ما بناه النحاة ثم يُفهم منه المعنى.

1)_عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، ج 1، الجزائر ،2007 م، ص218.
2)_ المرجع السابق، ص 218 .
3)_عبد الرحمان الحاج صالح: المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، ص 31 .
4)_عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 218 – 219 .

ب؛ مفهوم الانفراد وحدّ اللفظة:

يتحدَّد هذا المفهوم انطلاقًا من مبدأ الانفصال والابتداء، فالنحاة الأوائل اعتمدوا هذا المعيار لتحديد أقل قطعة كلامية يُنطق بها " فالذي يسكت عنده وليس قـبله شيء هو الاسم الذي ينفصل ويبتدئ "[1] فالنظرية الخليلية الحديثة منطلقها واقع الحدث الكلامي أي من الخطاب نفسه معتمدين في ذلك معيار الانفصال والابتداء " أي ما يكون قطعة منفردة في السلسلة الكلامية المفيدة لا يسبقها ولا يأتي بعدها شيء من الزوائد، ويمكن الوقوف عليها كقولك: زَيْدٌ أو هذا كِتَابٌ، في الاجابة عن: من هذا ؟ وماذا أخذت ؟ "[2]

ويسمي النحاة القابلية للزيادة يمينًا ويسارًا التمكن، ولاحظوا أن لهذا التمكن درجات هي كالآتي:[3]

- ✓ المتمكن الأمكن ويتمثل في اسم الجنس المنصرف كرجل وفرس وشجرة.
- ✓ المتمكن غير الأمكن ويتمثل في الممنوع من الصرف.
- ✓ غير المتمكن ولا أمكن وهو المبني.

وفي اللسان العربي يوجد ثلاثة أصناف تتَّحد وفقا لتطبيق معيار الانفصال والابتداء وهي:[4]

- ✓ وحدات يبتدأ بها فتنفصل عما قبلها ولا يوقف عليها مثل: إلى.
- ✓ وحدات لا يبتدئ بها ويوقف عليها؛ أي أنها تنفصل عما بعدها مثل: الضمير المتصل بالاسم أو الفعل.

1)_عبد الرحمان الحاج صالح: المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، ص 32.

2)_شفيقة العلوي: العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والرابط العاملي لنوام تشومسكي، حوليات التراث، جامعة مستغانم الجزائر، 2007 م، ع 7، ص4 .

3)_عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 220.

4)_صالح بلعيد: اللغة العربية العلمية، ص 110 .

✓ وحدات يبتدئ بها فتنفصل عما قبلها، ويوقف عليها فهي منفصلة عمّا بعدها مثل عبارة (سعيد) في جواب سؤال (من دخل ؟).

ويحدد الحاج صالح اللفظة الاسمية تحديدا اجرائيا برسم توضيحي يبين فيه الأصل وما يتفرع عنه من تفريعات لكل واحد منها موضعا:[1]

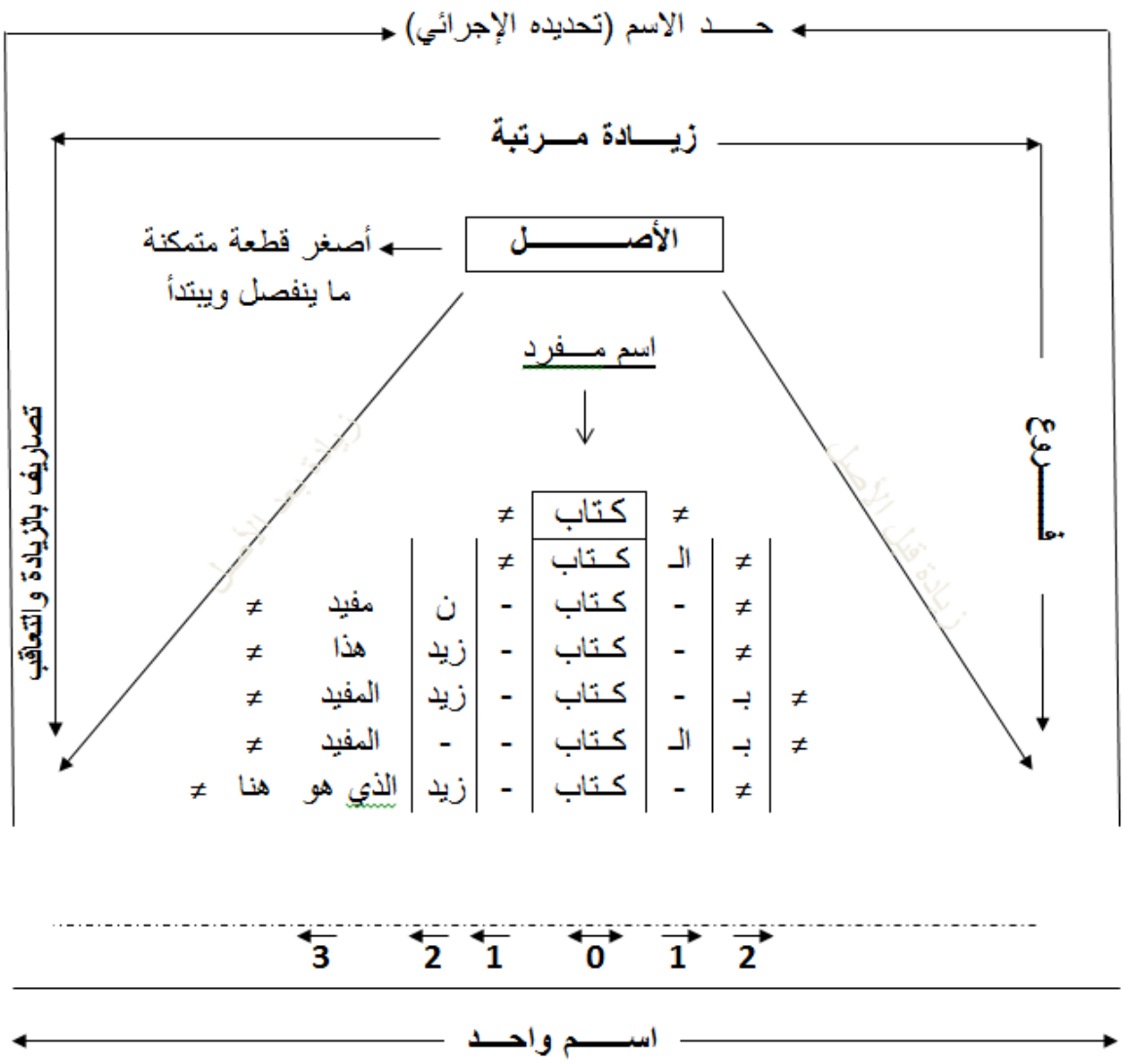

خطاطة رقم 01: حدُّ الفظة الإسمية

1)_عبد الر حمان الحاج صالح: المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، ص 33 .

نرى أن الاسم المفرد (كتاب) قد تفرع بفعل تحويلات الوصل التدريجي عن طريق الزوائد واللواحق التي تتحدد كلّ في موضعها، وتنقلنا هذه المواضع من الأصل إلى الفروع تدريجيا كما تنقلنا من الفروع إلى الأصل في عملية عكسية. وهذه المواضع متكافئة في اصطلاح الرياضيات . كما يرى الحاج صالح، من غير النظر إلى طولها وظهورها من عدمه.

ج؛ مفهوم الوضع والاستـعـمال:

إن اللغة وضع واستعمال وهي وسيلة يستخدمها المتكلم للتبليغ عما يجول في خاطره وهذا ما يقرُّ به عبد الرحمن الحاج صالح حين رأى أن " اللغة نظام من الأدلة المتواضع عليها واستخدام لهذا النظام وليست نظام فقط ينظر إليه الباحث دون أن يفكر في كيفية استخدام المتكلم له كوسيلة تبليغ أولا وكوسيلة اندماج في واقع الحياة ثانيا "[1]

لذلك فإن اللغة عبارة عن مجموعة من الدوال والمدلولات ذات بنية عامة ثم بُنى جزئية وهذا ما يُسمى الوضع؛ أي ما يُثبته العقل من انسجام وتناسب بين العناصر اللغوية وعلاقتها الرابطة بين العمليات المُحدِثة لتلك العناصر على شكل تفريعي أو توليدي (من الأصول إلى الفروع)، أما الاستعمال؛ فهو كيفية اجراء الناطقين لهذا الوضع في واقع الخطاب فيختار المتكلم ما يحتاجه من الدوال للتعبير عن أغراضه فيميز بين ما هو راجع إلى القياس وبين ما هو راجع إلى الاستعمال؛ بمعنى أنه يستعمل اللغة بحسب ما تقتضيه أحوال الخطاب، لأن قوانين الاستعمال ليست هي قوانين الوضع أو القياس لذلك فإن اللفظ والمعنى في الوضع يختلفان عنه في الاستعمال[2]

ومن هنا نستنتج أن الحرف هو صورة مجردة للصوت تُحدث وظيفة في الكلام عند تأديته في عملية التخاطب، كما نستطيع أن نقول أن الحرف في الوضع هو جنس من

1)_عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، ص 90 .
2)_بشير إبرير: أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة، مرجع سابق .

الأصوات له وظيفة تميزه عن غيره، أما في الاستعمال هو صوت معين يؤدي معنى مفيد. حيث يمكن أن نمثل للموضع الذي أطلق عليه الحاج صالح مفهوم " العلامة العدمية" التي يرمز لها بـ (Ø) وتعني عدم وجود العلامة الظاهرة بـ: علامة التذكير والتأنيث في كلمة (طفل وطفلة) فعلامة التذكير العدمية تقابلها علامة ظاهرة في المؤنث وهي تاء التأنيث، كما تقابل علامة المفرد العدمية علامة ظاهرة في التثنية بالألف والنون نحو: معلم ← معلمان. وعلامة ظاهرة في الجمع بالواو والنون نحو: معلمون.

د؛ مفهوم العامل:

إن أول من أصَّل إلى نظرية العامل هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، حيث وضع لها أصولا واضحة تتحدَّد من بعض القواعد والأحكام الخاصة بالعوامل والمعمولات، فقد كثر الحديث قديما عن هذه القضية حيث توصلوا إلى أن كلّ تغيير يحدُث في المبنى والمعنى يكون سببه العامل، وهذا الأخير لا يزال محط انشغال النحو العربي، ومن بين النظريات التي تطرقت إلى مفهوم العامل النظرية الخليلية الحديثة التي يرى فيها الحاج صالح أن المستوى التركيبي للجملة هو المستوى الذي يظهر فيه: العامل والمعمول الأول والمعمول الثاني والمخصص وليست ناتجة عن تركيب اللفظة بلفظة أخرى ويُثبت الحاج صالح هذا المستوى انطلاقا من العمليات الحملية أو الإجرائية، فيحمل أقل الكلام ويُحوِّيله بالزيادة مع إبقاء النواة فيلحظ أن الزوائد على اليمين تغير اللفظة والمعنى، وتؤثر في أواخر الكلم (الإعراب) ويتحصل على مثال تحويلي[1] وذلك مثل:[2]

1)_عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، ص 87.

2)_ المرجع نفسه، ج 2، ص 88.

العامل	المعمول 1	المعمول 2	مخصص
أكرمـ	تُ	عُمرًا	كثيرًا
أكرم	زيدٌ	عمرًا	اكرامًا
أعلمت عمرا	زيدًا	قائمًا	حالا
حسِبتُ	زيدًا	قائمًا	غلطًا
كان	زيدٌ	قائمًا	أمس
إن	زيدًا	قائمٌ	هنا
Ø	زيدٌ	قائمٌ	

خطاطة رقم 02: تُبين تأثير العامل في أواخر الكلم.

فمن خلال الجدول يستنتج الحاج صالح بعض الملاحظات من بينها:[1]

ـ أن في العمود الأول يدخل عنصر قد يكون كلمة أو لفظة أو تركيبا وله تأثير على بقية التركيب وهو (العامل)، وأن العنصر الموجود في العمود الثاني لا يمكن أن يتقدم على عامله وهو عند سيبويه المعمول الأول (م 1) أما المعمول الثاني (م 2) فقد يتقدم على كلّ العناصر، إلا في حالة جمود العامل مثل (إن) لذلك فإن الأصل يتحدد بعدم الزيادة عليه عامة، فموضع الزيادة على الأصل فارغ ويشار إليه بالعلامة...

1)_عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، ص 87، 89 .

ـ أن العامل هو الذي يتحكم ويؤثر في التركيب الكلامي، فهو المحور الذي يُبنى عليه وقد يكون مساويا لصفر، وهذا الذي يسميه القدماء بالابتداء، فزيادة على الوظيفة المأنوسة للعامل بأنه يعمل في المعمول الأول والمعمول الثاني لفظا ومعنى (ويعني أنه سبب في إعرابها وتغيير معناها) فإن له وظيفة أهم لم يُدركها المحدثون، وهي أن العامل سبب بناء الكلام، ويمكن أن يُشار إلى هذه الوحدات التي تُبنى عليها أبنية الكلام بهذه الصيغة:

[(ع ←م 1)+م 2]+خ. ونعني بها:

{ ع = العامل، م 1 = المعمول الأول، م 2 = المعمول الثاني، خ = المخصص وهو زيادة على المجموعة النووية: عامل، معمول 1، معمول 2. وليس زيادة على الأصل، أما (ع ←م1) فهي تدل على عدم تقدم المعمول الأول على العامل.}

هـ؛ مفهوم القياس:

قبل أن يلج النحو إلى القياس وأصوله كان ما يزال متشبثا بالفقه لأنه الأصل الرابع في أصوله بعد القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع. انتقل فيما بعد إلى علم النحو وأصبح أصلا من أصوله الأساسية بل ارتقى إلى أن يكون عند النحاة بعد السماع، وتشير الكتب اللغوية إلى "عبد الله ابن اسحاق الحضرمي " وتلميذه "عيسى ابن عمر الثقفي" كانا السباقين في مدِّ القياس، ويعرفه جلال الدين السيوطي بأنه " حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه "[1] ويُشترط في ذلك القياس على كلام العرب إذا كان مطردا حيث " يُكثر كلّ النحاة العرب من القول بأن الأكثر هو الذي يُقاس عليه ولا يُقاس على الأقل"[2] كما يُعرَّف القياس أيضا على أنه " توافق البناء أو المجرى بين الوحدات المسموعة للفئة الواحدة وهي

1)_جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، تعليق محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، 2006 م ص 203.

2)_عبد الرحمان الحاج صالح: القياس على الأكثر عند نحاة العربية وما يترتب عليه، المجمع الجزائري للغة العربية جوان، 2009 م، ص 9.

نظائر والمجموعة تُسمى بابًا، أما تشبيه الناطقين مجرى بآخر فهو ظاهرة لغوية ولا يسمي سيبويه ومعاصروه ذلك قياسا. فيُجري النحويُ بحثا لإثبات هذا التوافق في كلّ باب ويتم ذلك بتتبع النظائر في المسموع، وقد لا يتحقق التوافق في الباب أو لا يكون إلا في القليل، ولا يُقاس على مسموع شاذٍ منه بل على الأكثر في الباب "[1] وهو أيضا " حمل شيء على شيء لجامع بينهما؛ أي حمل الكلم بعضها على بعض إذا كانت تنتمي إلى جنس واحد، وهو الذي يُسمى في المنطق الرياضي النظير على النظير، وبذلك تبرز البنية التي تجمع كلّ الكلمات المحمولة بعضها على بعض يقول عبد الرحمن الحاج صالح: والذي يجهله معاصرونا هو المثال أي الصيغة التي تُعوِّد الناس على العثور عليها في مستوى الكلم فقط، له أيضا نظير في مستوى التراكيب فقد حملوا الجمل بعضها على بعض فاكتشفوا أن كلّ الجمل العربية تتكون من عنصر يتحكم في جميع العناصر الأخرى فسموه العامل وأن له معمولين أساسيين ولا يجوز أبدا أن يتقدم المعمول الأول الذي لا يستغني عنه عامله..."[2]

حيث يَحدُث القياس على كلام العرب المنقول إلينا وعلى القواعد اللغوية الموضوعة من استقراء كلام العرب، كما يحصل أيضا بعملية رياضية عن طريق التفريع من الأصل أي أنه عملية رياضية منطقية. وهو تكافؤ العناصر في البنية بتطبيق مجموعة على مجموعة أخرى على أن يكون هذا التطبيق بالتقابل التنظيري.

والقياس له أربعة أركان وهي: الأصل والفرع والعلة الجامعة بينهما والحكم الذي يأخذه الفرع من حكم الأصل. ومن هذه الأركان نلاحظ أن السبب الرئيسي لوجود القياس هو الأصل فلا قياس في غيابه وهو الذي تُقاس عليه الأحكام النحوية، وهو المسموع عن العرب المطرد الكثير الذي لا يخرج عن كونه:

1)_عبد الرحمان الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012 م، ص 335.
2)_بشير إبرير: أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة، مرجع سابق.

ـ منقولا مسموعا عن العرب.

ـ مقيسا مستنبطا من قاعدة أصلية ثابتة قطعا عن العرب: وذلك مثل رفع الفاعل والمبتدأ والخبر ونصب المفاعيل والأحوال...

والمقيس عليه أي الأصل عند ابن جني كان في أربعة أضرب، حيث انطلق في تقسيمه من اللفظ المطرد حيث قال فيه: " ثم اعلم بعد هذا أن الكلام في الاطراد والشذوذ أربعة أضرب:

ـ مطرد في القياس والاستعمال جميعا وهذا الغاية المطلوبة... وذلك قام زيد وضربت عمرا ومررت بسعيد.

ـ ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال، وذلك نحو الماضي من يَدَرُ ويَدَعُ وكذلك مكان مُبقل، هذا هو القياس والأكثر في السماع باقل.

ـ المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو: استصوبت الأمر ومنه استحوذ وأغيلت المرأة...

ـ الشاذ في القياس والاستعمال جميعا وهو كتميم مفعول فيما عينه واو نحو: ثوب مصوون فلا يسوغ القياس عليه"[1]

وهذا ما يراه ابن السراج في أن القياس مطرد وشاذ، حيث قسم الأصل قبل ابن جني منطلقا من اللفظ الشاذ، فالشاذ في القياس عنده هو الخاطئ قياسا كثير الاستعمال وهو نفسه المطرد في الاستعمال عند ابن جني، أما الشاذ في الاستعمال هو اللفظ الصحيح قياسا قليل الاستعمال على الرغم من صحة قاعدته النحوية وهذا ما يوافق المطرد في القياس عند ابن جني، أما الشاذ في القياس والاستعمال معًا فهي الألفاظ والأحكام النحوية اللغوية خاطئة

1_عبد الرحمان الحاج صالح: القياس على الأكثر عند نحاة العربية وما يترتب عليه، ص 13 .

القياس وقليلة الاستعمال، مثل ما ذهبت إليه قبيلة تميم في قولها: ثوب مصوون وفرس مقوود والأصل في هذا القياس هو الوزن " مفعول " إلا أنهم لم يُعللوا ذلك بالحذف.

و؛ مفهوم الباب:

يرتبط مفهوم الباب في النحو العربي باللفظ والمعنى إفرادا وتركيبا في جميع مستويات اللغة "فسيبويه قد أطلق هذا المفهوم على المجموعات المرتبة من الحروف الأصلية للكلمة الثلاثية مثل (ضَ، رَ، بَ) وعلى مستوى أبنية الكلمة، أي أوزانها مثل باب (فَعَلَ) وباب (فَعُلَ) وكذلك على مستوى التراكيب فقد سمَّى سيبويه أنواع التراكيب أبوابًا مثل باب (حَسْبُكَ) وباب (لَقْيًا وحَمْدًا)."[1]والباب عبارة عن "مجموعة من العناصر تنتمي إلى فئة أو صنف وتجمعهما بنية واحدة، وهو عند النحاة الأولين يعادل المجموعة في الرياضيات فالباب الذي ليس فيه عنصر أي المجموعة الخالية كما يقول المعاصرون هو المهمل عند الخليل؛ يعني الشيء الذي يقتضيه القياس ولم يأت به الاستعمال وقد يحتوي الباب على عنصر واحد فقط. "[2] ومن هذا نفهم أن الباب قد لا يوجد في واقع الاستعمال، وإنما هو نتيجة للقسمة التركيبية التي تُعنى بالقلب المكاني للحروف داخل الكلمة الواحدة فتصبح الكلمات الناتجة متفقة في الحروف وغير متفقة في الترتيب، ففي باب الجدر اللغوي (بَرَحَ) نجد (بَحْرٌ) وهو اليمُّ المعروف لدينا و(حِبْرٌ) وهو المداد المستعمل في الكتابة و(حَرْب) و(ربح) و(رحب) فالباب كما نرى هو مجموعة التقسيمات التي خرج بها هذا الجدر وهذا ما يُوضح العملية الرياضية لباب (فَعَلَ).

وكلمة باب تدل أيضا "على مجموعة من الأشياء إلا أنها لا ترادف أبدا الجنس فلا تُطلق على قبيل مُعيّن من الكلم أو الحروف ولا على أي ضرب من الوحدات اللغوية أو أي

1)_يشير ابرير: أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة، مرجع سابق.

2)_ المرجع السابق.

نوع من اللغات أي كيفية الأداء أو التنوعات المحلّية وغير المحلية فهذه تُسمى عندهم بوجوه الكلام أو وجوه الأداء."[1]

والباب أيضا هو" كلّ تركيبٍ من الكلام كالمبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل وما يتفرع عليها بدخول الزوائد والنواسخ وغيرها، ويُسمي أيضا كلّ اللغويين العرب بابا المادة الأصلية للكلم، قال ابن فارس: تأملت هذا الباب [الدّال مع الّام] من أوله إلى آخره..."[2]

ومما سبق نستنتج أن الباب قد يشبه الجنس الأرسطي في أنه صنف له صفة مميزة لكن نسبة الاشتراك بين أفراد الباب الواحد لا تنحصر في كونها صفة فقط، بل هي حمل كلّ فرد على الأفراد الأخرى، وهو الأمر الذي جعل هذه العملية رياضية تُسمى عند القدماء حمل الشيء على الشيء أو إجراءه عليه، وتسمى في الرياضيات الحديثة تطبيق مجموعة على مجموعة أخرى تؤدي إلى إظهار بنية تشترك فيها جميع عناصرها، والمثال الآتي يوضح ما وضعه الحاج صالح في ذلك:[3]

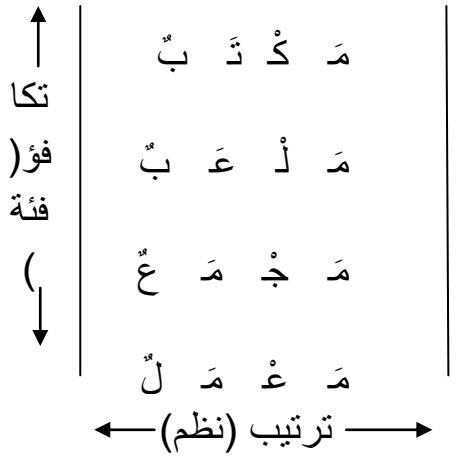

1)_عبد الرحمان الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص 134.

2)_ عبد الرحمان الحاج صالح: القياس على الأكثر عند نحاة العربية وما يترتب عليه، ص 12.

3)_ عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 318.

فهذه صيغ لاسم المكان للثلاثي المجرد على وزن (فَعَلَ) المزيد بحرف الميم على وزن (مَفْعَل) التي توجد فيها ثوابت لا تتغير هي الحركات والسكنات والزوائد، تعطينا كلمة "مكتب" و"ملعب" و"مجمع" و"معمل" المتكافئة والمرتبة على فئة اسم المكان أي باب (مفعل) أو المجموعة (مفعل)، وبما أن كلمة باب تعادل كلمة مجموعة والمجموعة قد تحتوي على فراغ (أي مجموعة خالية) فالباب أيضا قد لا يحتوي على أي عنصر.

ز؛ مفهوم المثال:

إن المثال هو الحدُّ الصوري الاجرائيُّ الذي تتحدد به العناصر اللغوية وترتسم العمليات التي يتولّد بها العنصر اللغوي في واقع الخطاب، وهو المفهوم المنطقي الرياضي المحض الذي ينطبق على جميع مستويات اللغة في أدناها كمستوى الكلمة وفي أعلاها كمستوى التراكيب؛ فمثال الكلمة هو مجموع الحروف الأصلية والزوائد مع حركاتها وسكناتها كلّ في موضعه وهو البناء أو وزن الكلمة (مثال الكلمة) وفي مستوى اللفظة: مجموع الكلم الأصلية والزائدة مع مراعاة دخول الزوائد وعدم دخولها (العلامة العدمية) كلّ في موضعه وهو مثال اللفظة اسمية كانت أم فعلية.[1] والمثال يُطلق على البنية مهما كانت حيث قال سيبويه في هذا: " العرب مما يبنون الأشياء، إذا تقاربت (على بناء واحد)، ومما تقاربت معانيه فجاء (على مثال واحد)"[2]، حيث يدل السياقان (على بناء واحد) و(على مثال واحد) أن " للبناء والمثال مُسمَّى واحد وهو البنيه، إلا أن للمثال دلالة تزيد على البناء معنى التمثيل، فالمثال عند النحاة القدامى صورة للبناء وليس هو البناء بالذات."[3] وعلى هذا فمثال الكلمة هو بناؤها ووزنها " لأنه يُمثّل بكيفية صورية مجرَّدة الهيئة التي يكون عليها هذا الجزء من اللفظة الذي يُسمى بالكلمة، وبما أن الكلمة العربية ناتجة عن قسمة تركيبية للحروف الصوتية لكن على

1)_يشير ابرير: أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة، مرجع سابق .

2)_عبد الرحمان الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص 279.

3)_المرجع السابق، ص 279.

مُثلٍ معينة محدودة العدد فقد جعل النحاة الأولون لكل حرف من الحروف الأصول الأول والثاني والثالث رموزا هي الفاء والعين والّام (هذا بالنسبة للثلاثي) وزادوا عليها الزوائد هي بذاتها دون تجريدها إلى رموز (لأنها ثوابت أما الأصول هي متغيرات) ثم حصروا هذه المُثل فأحصى منها سيبويه ما يقرب ثلاثمائة، وأحصوا بعده أكثر من ألف ومائتين وأكثرها قليلة الاستعمال."[1]

ومـن ذلك فالمثال هو حدٌّ إجرائيٌ تتحدَّدُ به بقية العناصر اللغوية، فهو الذي تُبنى عليه الكلمات وهو شبيه بالحدود التي تتحدد فيها الأعداد الرياضية بالأشكال الهندسية والرسومات البيانية.

ح؛ مفهوم الأصل والفرع:

أمــا مفهوم الأصل والفرع فقد خُص بالدراسة في الفصل الثاني.

ومما سبق نقول أن الحاج صالح استطاع عن طريق إعادة قراءة التراث أو كما يُسميها هو "القراءة الجديدة "[2] أن يوازن بين مفاهيم العلماء العرب القدماء وبين ما نجده اليوم من مفاهيم علمية في العلوم اللسانية الحديثة، فقد تضمن تراثنا مفاهيم تكوِّن نظرية دقيقة وهذه المفاهيم جديرة بأن يُكشف عنها وعن حقيقتها وقد تمكن الحاج صالح من أن يأتي لكل مفهوم بدليل قاطع عند القدماء والمحدثين، فضلا عن أنه لم يُحمِّل أقوال القدامى أكثر مما تحتمله، فقد اتبع طريقة علمية دقيقة للكشف عن أوجه التشابه والفوارق التي قد تُضِل الباحثين فلا يهتدون إلى الشبه العميق الذي لا يتضح إلا بالطرق التحليلية الدقيقة كالطرق

1)_عبد الرحمان الحاج صالح: المدرسة الخليلية الحديثة ومشاكل علاج العربية بالحاسوب، ع4، الجزائر، 2007 م، ص 78.

2)_ الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، ص 81.

المنطقية الرياضية، كما نبه إلى بعض المصطلحات التي لا مقابل لها في اللسانيات الغربية مثل مفهوم المثال.

حيث نتج عن موازنته بين مفاهيم العلماء القدماء ـ خاصة الخليل وسيبويه ـ والمنطق الرياضي الحديث أن اتضحت أيضا العلاقات الوثيقة القائمة بين بعض المفاهيم العربية ومفاهيم المنطق العربي مثل القياس ومفهوم النظير ومفهوم الباب...

كما تمكن من قراءته للتراث أن حصل لديه نوع من التحديث لنظرية الخليل، إذ ترجمها إلى لغة العلوم الحديثة ولم يُخطئ حين أطلق على تسميتها " النظرية الخليلية الحديثة ".

الفصل الثاني:

قيمة الأصل والفرع في النظرية الخليلية الحديثة.

المبحث الأول: المفهوم اللغوي والاصطلاحي للأصل والفرع.

المبحث الثاني: الأصل والفرع بين المفهوم والتداول.

المبحث الثالث: التفريع في النظرية الخليلية الحديثة.

المبحث الأول

الـمفهوم اللـغوي والاصطلاحي للأصـل والفـرع

لقد انتقلت مسائل ونظريات مختلفة من أصول الفقه إلى أصول النحو، وذلك بسبب الصلات الموجودة بين العلماء في علاقاتهم ببعضهم البعض وعلاقاتهم العلمية والمعرفية التي أنشأت صلة أخرى بين أصول الفقه واللغة العربية التي أخذت شكلا آخر بعد انقسامها إلى عدة علوم، فكان للنحو صلة بأصول الفقه الذي نشأ درسه لدوافع مختلفة أهمها الاهتمام بالتعبير القرآني وتدبير معانيه وفهم مقصديّة خطابه، إلا أن قواعد النحو جاءت في حقيقتها لحماية النظام اللغوي من الاضطرابات التركيبية والمحافظة على دلالتها من أجل التوصل إلى فهم آليات الاعجاز البلاغي في القرآن الكريم.

ومن بين النظريات التي تبناها أصول النحو من أصول الفقه نظرية الأصل والفرع التي تمثل أساسا مهما في بناء الأحكام الفقهية أو النحوية وتأصيل وتقعيد النتائج المُتوصّل إليها. فمن الأصل والفرع يُؤسس منهج في استنباط المسائل والقواعد من أصولها الأولى الذي يُؤثر في توجيه تفكير الفقهاء والنحاة بشكل مستمر والذي يُؤثر في عملية بناء العلوم الشرعية واللغوية والنحوية من حيث المصطلحات والمناهج وآليات الاستنباط، ففي القرن الرابع الهجري حاول ابن جني أن يضع بعض الأصول النحوية في كتابه الذي ذكر فيه سبب وضعه له لأنـــه " لم يرَ أحدا من عُلماء البلدين (يقصد بها علماء البصرة والكوفة) تعرّض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه"[1] وهذا ما يدل على شروعه في إقامة الأصول النحوية على نمط الأصول الفقهية، كما أننا نرى أيضا ابن الأنباري يبين

1)_السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، تح: محمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971 م، ص 60.

العلاقة بين الفقه والنحو بأنها "أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه، أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله"[1]

ويربط السيوطي بين أصول الفقه وأصول النحو فيقول عن هذا الأخير: "هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه إلى الفقه"[2] فالأصول النحوية إذًا نشأت متأثرة بأصول الفقه.

كما أن ابن خلدون يقول في مقدمته: "إن هذا الفن ـ وهو علم الأصول ـ من الفنون المستحدثة في المِلّة، كان السلف في غنية عنه... فلما انقرض السلف احتاج الفقهاء إلى تحصيل القوانين والقواعد لاستفادة الأحكام من الأدلة، فكتبوها فنا قائما سموه أصول الفقه"[3] فالفقه هو مجموعة الأحكام العقائدية التي تستنبط من علم الأصول الذي يُعدُّ "الجدر الذي تستمد منه الأفرع والفقه بعض ما تفرع منه"[4]

والبحث في تأصيل النحو وفق ما يقدمه مصطلحا الأصل والفرع، يتجه إلى أحد الأصول أو الأدلة الرئيسية التي أثرت في تشكيل التفكير النحوي عند النحاة وهو القياس الذي نشأ في رحاب الدراسات الفقهية فهو يقوم على أربعة أركان وهي: الأصل والفرع والعلة والحكم. فالأصل والفرع يمثلان الركنان الأساسيان في بناء القاعدة النحوية من خلال تحديد العلاقة القائمة بينهما عبر استخلاص العلة التي تربطهما للوصول إلى الحكم الذي يجمعهما لذلك نقول أن منهجية القياس تبحث عن تحصيل حكم الأصل في الفرع.

وإن المتتبع لكل من مصطلح الأصل والفرع من حيث دلالتهما اللغوية والاصطلاحية سيجد أنهما لم يستقرا على معنى محدد؛ بل تغير مفهومهما بفعل تطور النحو العربي من خلال ظاهرة التأثير والتأثر التي طرأت على هذا النحو لاسيما العلوم التي كانت تتفاعل معه

1)_السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص 14.

2)_ المرجع نفسه، ص 14.

3)_أحمد عبد الغفار: التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2008 م، ص 151.

4)_ المرجع نفسه، ص 151.

في المنهج والمصطلح خاصة الفقه وأصوله وهذا ما أثر في تغيير الدلالة الاصطلاحية لكل من الأصل والفرع.

أ) تعريف الأصل:

أ، أ) لغة:

يقول الخليل: "استأصلت هذه الشجرة؛ أي ثبت أصلها، واستأصل الله فلانا؛ أي لم يدع له أصلا، ويقال إن النخل بأرضنا أصيل، أي هو بها لا يفنى ولا يزول وفلان أصيل الرأي وقد أصَّل رأيه أصالة وإنه لأصيل الرأي والعقل "[1]

يعرفه الجرجاني بقوله: "الأصل هو ما يبنى عليه غيره، وهو عبارة عما يفتقر إليه ولا يفتقر هو إلى غيره، وفي الشرع: عبارة عما يُبنى عليه غيره ولا يُبنى هو على غيره. والأصل ما يُثبت حُكمَه بنفسه ويُبنى عليه غيره."[2] ويقول ابن منظور "الأصل أسفل كلّ شيء وجمعه أصول ولا يُكسَّر على غير ذلك"[3]، كما أن الزبيدي ذهب إلى "الأصل أسفل الشيء، يقال قَعَدَ في أسفل الجبل، وأصل الحائط، وقلع أصل الشجر، ثم كثُر حتى قيل: أصل كلّ شيء ما يستند وجود ذلك الشيء إليه، فالأب أصل للولد، والنهر أصل للجدول قاله الفيومي، وقال الراغب: أصل كلّ شيء قاعدته"[4]

1)_الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، تح: عبد الحميد هنداوي، ط 1، دار الكتب المعرفية، لبنان، 2003 م، مادة [أ ص ل]

2)_ الشريف الجرجاني: التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، مصر ص 26، باب [الألف والصاد].

3)_ابن منظور: لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، 1998 م، مادة [أ، ص، ل].

4)_محمد الزبيدي: تاج العروس، تح: مصطفى حجازي، ط 1، الكويت، 1993 م، مادة [أصل].

فكلمة أصل تشير إلى الأساس الذي بُني عليه أو القاعدة التي تُوحِّدُ جميع عناصره المتعددة أو أجزائه المتفرعة فهو منطق كلّ شيء.[1]

لذلك نقول أن الأصل يُكوِّن ثلاثة مفاهيم أساسية هي:

- ✓ أن الأصل هو الأساس الذي يُبنى عليه غيره.
- ✓ أن الأصل هو أسفل الشيء.
- ✓ أن الأصل هو المنشأ الذي يَنْبُتُ فيه الشيء.

أ، ب) اصطلاحا:

بما أن الأصل في اللغة هو ما يُبنى عليه غيره كبناء الجدار على أساسه أو بناء الحكم على دليل فإن الأصل هو المصدر الذي انبثق منه الفرع، وهو الأصيل غير المستنسخ أو المطابق لغيره الذي يحمل صفة الفِرادة والثبوت والمرجعية، ومن هنا يمكن القول أن المعنى اللغوي يقترب من المعنى الاصطلاحي، ومفهوم الأصل في النحو لا يختلف عن مفهومه الاصطلاحي فحسن خميس الملخ يعرفه بقوله: "يُطلق الأصل في النحو ويُراد منه ما يستحقه الشيء بذاته تارة، والقاعدة أخرى، والمجرد من العلامة ثالثة، والأكثر الغالب رابعة، والأقدم تاريخا خامسة وغيرها من المعاني، والفرع بخلافه."[2] لذلك فالأصل تأسس على الأكثر الشائع وأصل الوضع الأول أو القاعدة الكلية، كذلك يُشير إلى الكثير الغالب من كلام العرب.

1)_محمد خان: مدخل إلى أصول النحو، دار الهدى للطباعة والتوزيع، الجزائر، ص 4.

2)_حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2001م ص 71.

ب) تعريف الفرع:

ب، أ) لغة:

إن الفرع هو التحويلات التي تصيب الأصل وهي تعني العلو فـ "فرع كلّ شيء أعلاه "[1] والفرع "خلاف الأصل، وهو اسم لشيء يُبنى على غيره"[2] ففي قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّـــهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ ﴿٢٤﴾ [ابراهيم: 24] يُبيِّن أن فروع الشجرة غصونها وأعاليها، أما أصلها هو أسفلها ومنشأها، حيث قال ابن فارس: "الفاء والراء والعين أصل صحيح يدل على علوٍ وارتفاع وسُبوغ "[3] فلما كانت الفروع ناشئة عن أصل ومعتمدة عليه أطلق اسم الفرع على كلّ ما كان مُعتمدا على أصل ثابت فمعنى الفرع يتبيّنُ بمعنى الأصل.

ب، ب) اصطلاحا:

الأصل كائنٌ ثابتٌ سابقٌ متينٌ يضْربُ في العُمق ليتنوَّع وينْبعث منه جزء يحمِلُ خصائص الأصل ومميزاته ويُسمى الفرع وهو بِدوره ينشقُّ عن أصله ليصير أصلا لغيره ويدل مصطلح الفرع عند الأصوليين على عدة معانٍ أبرزها ما يبنى على غيره.

ومن هنا يدل تخريج الفروع على الأصول أو هي الوسائل التي ولَّدها المجتهدون من الأدلة التفصيلية[4]، أما في اصطلاح النحاة فقد ورد في مُعجم المصطلحات النحوية والصرفية

---

1)_ابن منظور: لسان العرب، مرجع سابق، مادة [ف، ر، ع].

2)_الشريف الجرجاني: التعريفات، مرجع سابق، ص 139، باب [الفاء والراء].

3)_ابو حسن أحمد بن فارس بن زكريا: مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، 1979 م، مادة [ف، ر، ع].

4)_سعيد بن ناصر الشتري: الأصول والفروع حقيقتها والفرق بينهما والأحكام المتعلقة بهما، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، ط 1، الرياض، 2005 م، ص 189.

بأن مصطلح الفرع يدل على "ما كان جزءً من الأصل؛ أي أنه مُتفرع منه"[1] هذا ما يُبيِّن أن الفرع ينشأ ويصدر عن الأصل الذي لا يلحقه التغيير، بخلاف الفرع الذي يطرأ عليه الحذف والاستبدال والإضافة والزيادة والنقصان مثل:

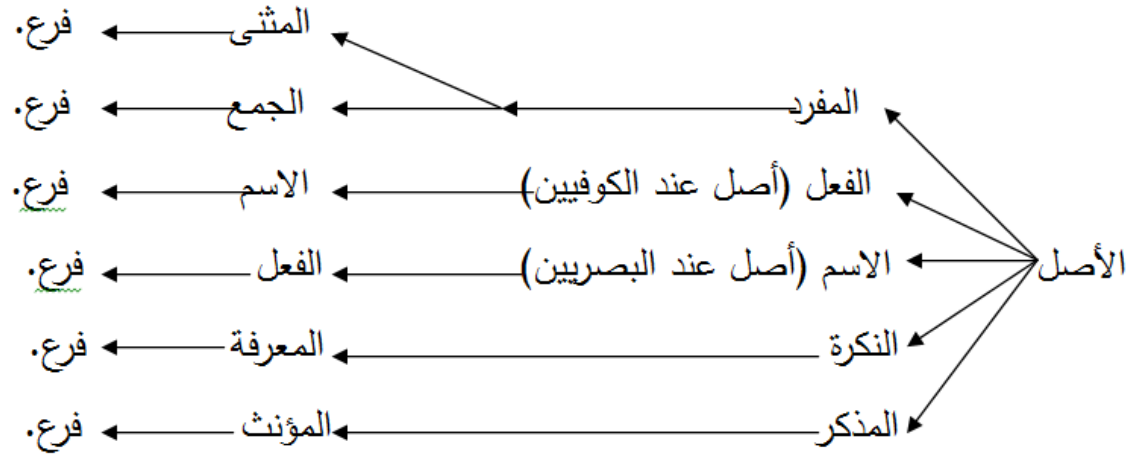

خطاطة رقــم: 03 تبين الأصل على مستوى المفردة وما يتفرع عنه.

فمن خلال هذا المخطط يتبين لنا أن:

✓ المفرد أصل للمثنى والجمع وهما فرعان عنه نحو: معلم ← معلمان ← معلمون

فبزيادة الألف والنون والواو والنون على الأصل (معلم) أصبح له فرعان.

✓ إذا كان الفعل هو أصل الاشتقاق فإن الاسم يكون فرع عليه لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله، مثل: فهم ← فهمٌ

قام ← قيامٌ

1)_محمد سمير نجيب البلدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، ط 1، بيروت، 1958 م، ص 71.

- ✓ إذا كان الاسم (المصدر) أصل الاشتقاق فإن الفعل هو فرع لأن المصدر يكون مطلق والفعل يكون مقيد بزمن، والمطلق أصل للمقيد مثل: كتابة فهي كتابة اليوم وكتابة أمس وكتابة غدًا، أما كتب فهو فعل مقيد بزمن الماضي.
- ✓ النكرة أصل للمعرفة لأنها تزيد عليها بـ (الـ) التعريف مثل: رجل ← الرجل.
- ✓ المذكر أصل للمؤنث، فكان فرع عليه لأنه يزيد عليه بتاء التأنيث مثل: طفل ← طفلة.

المبحث الثاني

الأصـل والفـرع بين المفـهوم والـتداول

استعان علماء أصول النحو بمنهج أصول الفقه في ضبط المفاهيم الاصطلاحية الخاصة بأصول النحو، ففكرة الأصل والفرع التي نشأت في ضل الدرس الفقهي امتدت إلى مجالات البحث اللغوي العربي الأصيل.

أ) تطور مفهوم الأصل بين النحاة القدامى.

تطور مفهوم الأصل بتطور النحو العربي ولم يثبت على مفهوم واحد بل تغيرت معانيه حسب مرحلتين: ففي الأولى كان يدلُّ على دِلالات نحوية متعدِّدة مثل ما رأى البصريون في أن الأسماء أصل والأفعال فرع وإن الاعراب مقدم على البناء لأنه الأصل وأضحى في الثانية مفهوما أساسيا في أصول النحو دون أن يتغيَّر لفظه بل بقي ثابتًا استوعب ما طرأ عليه من دلالات في النحو وأصوله[1]. وأول من نظّر إلى النحو اعتمادًا على القياس القائم على فكرة الأصل والفرع هو عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي (ت 117 هـ) الذي قيل فيه عبد الله أعلم أهل البصرة وأعقلهم فرَّع النحو وقاسه[2] فهو الذي قام بتطبيق القاعة النحوية ــ التي يعتبرها الأصل ــ التي استنبطها النحاة الذين سبقوه من استقرائهم لبعض النصوص اللغوية، وجعل منها معيارا في النحو يُبين فيها الصواب من الخطأ.

إلا أنّ مصطلح الأصل تداوله الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 174 هـ) في كتابه العين حيث قال: "ليس للعرب بِناءٌ في الأسماء ولا الأفعال أكثر من خمسة أحرف، فمهما وَجَدْت

1)_ حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص 71.

2)_المرجع نفسه، ص 32.

زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم فاعلم أنها زيادة على البناء وليس من أصل الكلمة."[1] لذلك فكلمة أصل عند الخليل تعني المكونات الأساسية للكلمة دون أحرف الزيادة.

كما أن تلميذه سيبويه (ت180 هـ) لم يستخدم مصطلح الأصل بل استعمل (الأول) حيث قال: "المبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه."[2] فالأصل عنده يدل على الأولية في العلاقة الاسنادية الموجودة بين طرفي الاسناد أي أن المسند إليه (المبتدأ) هو الأول والمسند (الخبر) يأتي بعده فكان المبتدأ أصل الخبر.

أما الرماني (ت 384 هـ) فيرى أن: "الأصل أول يُبنى عليه الفرع، والفرع ثانٍ يُبنى على أول"[3] فنظر إلى الأصل على أنه يحتلُّ المرتبة الأولى في الوجود وهو أصل الشيء دون أن ينظر إلى الزيادة أو عدم الزيادة حيث قابل به الفرع، مثل: المفرد أصل والمثنى والجمع فرعان عنه.

لكن مصطلح الأصل عند ابن جني (ت392 هـ) فهو يختلف عمّا تداوله الخليل وسيبويه والرماني فهو ينظر إليه باعتباره الحرف الأصلي في الكلمة، أما الزائد فهو المتغير داخل الكلمة ولا يُثبت على حال، فهو يربط الأصل بفكرة الوجود الحقيقي والوجود التقديري وذلك نحو قوله: "إنما معنى قولنا أنه كان أصله كذا: أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يُعلّل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا... فأنت بهذا أن أصل شُلَّت يده، شللت؛ أي لو جاء مجيء الصحيح لوجب فيه تضعيفه."[4] مثل الوجود التقديري لكلمة (صَانَ) هو الوجود الحقيقي لأصلها (صَوَنَ)، كما ربط أيضا الأصل بمفهوم القاعدة الأساسية التي تُبنى عليها اللغة حيث قال: "فإن أنت رأيت شيئا على هذا النحو لا ينقاد ذلك فيما رسمناه، ولا يتابعك على ما

1)_الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، ص 49.

2)_أشرف ماهر محمود النواجي: مصطلحات علم أصول النحو، دراسة وكشف معجمي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001 م، ص 13.

3)_ المرجع نفسه، ص 13.

4)_ابن جني: الخصائص، تح: محمد علي النجار، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ج 1، مصر، 1977 م، ص 13.

أوردناه فأحد أمرين: إما أن تكون لم تُمْعِن النظر فيه فيقعد به فكرة عنه، أو أن لهذه اللغة أصولا وأوائل قد تخفى عنّا وتقصر أسبابها دوننا."[1]

لذلك نقول أن مصطلح الأصل كان متداولا بين النحاة مند القدم ونظرية الأصل والفرع ليست بالحديثة، إذ كان لها الأثر الفعال في بناء منهجية التفكير النحوي من خلال التمييز بين الأصول وتحديد الفروع المتفرِّعة عن تلك الأصول لإصدار الحكم النحوي للظواهر اللغوية.

1)_ ابن جني: الخصائص، ص 13.

ب) الأصل والفرع في الدراسات اللغوية.

اهتم النحاة بقضية الأصل والفرع اهتماما بالغا "فبدلوا جُهدَهم في ردِّ كلّ خروج عن الأصل إلى أصله الواحد وأعطوا للأصول صفة الثبات والفروع صفة التوسع والتعدُّدِ، إذْ ينتج عن تعدُّدِ الفروع اغتناء الأصل بمظاهر متعددة له"[1] ومن هنا يُمكن القول أن الاختلاف في توظيف نظرية الأصل والفرع في الدراسات اللغوية لا يعدو أن يكون اختلافا وظيفيا لأن التعريف اللغوي للمصطلحين متفق عليه ونقصد بالدراسات اللغوية علم الدلالة وعلم الصرف وعلم العروض وغيرها، فكل من هذه الدراسات تناولت نظرية الأصل والفرع على طريقتها الخاصة، ففي علم الدلالة يرى اللغويون أن: "تعدد لغات الكلمة الواحدة له أصل تفرعت منه اللغات، فقد جاء في (لَدُنْ) ثماني لغات... والأصل فيها لدُن لكثرته وشهرته وَوُرُود التنزيل به"[2] مثل قوله تعالى: ﴿ وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلْطَانًا نَّصِيرًا ﴿٨٠﴾ [الاسراء: 80]. وهي الطريقة التي اتبعها ابن فارس في تأليفه لمعجم مقاييس اللغة "إذ يردُّ مفردات كلّ مادة من مواد اللغة إلى أصولها المعنوية المشتركة"[3]، ثم يعرض باقي المواد المتفرعة عن المادة الأصل.

أما في علم الصرف فتتجلى نظرية الأصل والفرع في آلية من آلياته وهي ظاهرة الاشتقاق فقد عرفه الرماني "بأنه اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل"[4] نحو مادة (دَرَسَ) التي يُمكن أن نشتقَّ منها عدة تصاريف مثل: دراسة، مدرس، مدرسة دارس... فكل هذه التصاريف تعدُّ فروع للمادة الأصل (دَرَسَ) وفي هذا المقام يقول العكبري

1)_ حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص 131.

2)_ المرجع نفسه، ص 18.

3)_ ابن فارس: مقاييس اللغة، ص 23.

4)_ حسن الملخ: المرجع السابق، ص 20.

أن: "الأصل هاهنا يُراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعا أوليًا، والفرع لفظ يُوجد في تلك الحروف مع نوع تغيير ينضمُّ إليه معنا زائد على الأصل"[1]

كما أن نظرية الأصل والفرع في علم العروض تظهر من خلال عشر تفعيلات أصول هي: (فعولن، فاعلن، مستفعلن، فاعلاتُن، فاع لاتن، مستفع لن، مفاعلتن، متفاعلن مفعولات، مفاعيلن.) وهذه الأصول تعتريها تغيرات تسمى فروع.

أما في علم النحو فنظرية الأصل والفرع تكْمُن في أن "كل باب من أبواب النحو قاعدة عامة واحدة تسمى أصل القاعدة وللكلمة ـ اسم أو فعل أو حرف ـ أصل مُجرّد لوضعها صيغة ودلالة، وللجملة أصل مجرّد واحد يربط أجزاءها... ولكل تطور تاريخي أصل سابق"[2] وكمثال من النحو العربي قضية التنكير والتعريف "فيرى جمهور النحاة أن التنكير أصل والتعريف فرع علي"[3] حيث يقول ابن يعيش: "التعريف فرع عن التنكير لأن أصل الأسماء أن تكون نكرات ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار إلى وضع لنقله عن الأصل"[4] فالأداة (الـ) التعريف هي زيادة عن يمين الأصل النكرة لتكون الفرع.

1)_ حسن الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص 122.

2)_ المرجع نفسه، ص 13،131.

3)_ المرجع نفسه، ص 88.

4)_ ابن يعيش: شرح المفصل، ادارة الطباعة المنيرية، مصر، ص 59.

المبحث الثالث

الـتفريع في الـنظرية الـخليلية الـحديثة.

استخرج النحاة العرب ضوابط لغوية تحمل أهمية كبيرة في تحليل اللغة العربية وفهم بنيتها التركيبية، ومن بين هذه الضوابط التي فرضت نفسها على الباحثين المعاصرين "نظرية الأصل والفرع" التي تناولها وفصل فيها الحاج صالح في النظرية الخليلية الحديثة.

أ) الأصل والفرع في النظرية الخليلية الحديثة.

يُبنى النظام اللغوي عند العرب على أصول وفروع، حيث ميَّزوا بينهما كمفهومين فالأصل هو "ما يُبنى عليه ولا يُبنى على غيره، ويُمثل النواة أو العنصر الثابت الذي يستقل بنفسه ولا يتغير "[1] أما الفرع فهو عبارة عن "متغيرات متعددة يتعلَّقُ وجودها بالأصل وبصفاتها الذاتية"[2] كما أن الفرع هو أصل مع زيادة أي مع شيء من التحويل، ويحصل ذلك بتفريع بعض العبارات عن عبارات أخرى تُعتبر أبسط منها ومن تم أصولا لها.

ويُبيِّنُ ذلك النحاة بحمل الشيء على الشيء أو إجرائه عليه بغية اكتشاف الجامع بينهما وهو البنية التي تجمع بين الأنواع الكثيرة من الجُمل ومثال ذلك الجمل التالية المستقاة من التراث اللغوي العربي التي أوردها سيبويه في كتابه[3]:

- مررت برجل راكب وذاهب.
- مررت برجل راكب فذاهب.
- مررت برجل راكب ثم ذاهب.
- مررت برجل راكع أو ساجد. (بمنزلة إما وإما).
- مررت برجل راكع لا ساجد.

---

1)_ بشير ابرير: أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة، ص 11.

2)_ المرجع نفسه، ص 11.

3)_ سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 429 ـ 430.

وهذا ما انطلق منه اللغويون العرب القدماء (الجملة الأصل) فيحملون عليها جملا أخرى فيها زيادة فتكوّن الفرع للجملة الأصل البسيطة، حيث تظهر بذلك تحول النواة بالزوائد فهي بذلك تطبيق مجموعة على مجموعة أخرى، فالمذكر مثلا أصل والمؤنث فرع والمفرد أصل والمثنى والجمع فرعان عنه، والجملة المبنية للفاعل أصل والمبنية للمفعول فرع عليها.

وهذا التحليل يُعدُّ الأقرب إلى الإجراءات الرياضية وأكثر دقةً من التحليل التركيبي الذي يعتمدُ على التقطيع والاستبدال، وقد استدل الحاج صالح على تمييز النحو العربي عمًّا عرفته اللسانيات العامة من مفاهيم بمفهوم الأصل والفرع، فقد كثُر استعماله عند النحويين العرب فجاء في كتاب سيبويه أن "الأسماء كلها أصلها التذكير... والمفرد أصل للمثنى والجمع"[1] وذلك لأن المؤنث يحصل بزيادة شيء على المذكر، فالعناصر اللغوية مراتب أي أن كلّ وجود لغوي إما أصل يُبنى عليه غيره، أو فرع يُبنى على أصل، وما يُسمى بالاشتقاق: فهو تفريع خاص بالكلم والتصريف هو العمليات التحويلية التي تجري على اللفظ (زيادة، حذف، قلب، تقديم) أما التراكيب فأقلها عناصر تُعدُّ أصولا بما هو أكثر منها[2].

ومفهوم التفريع من المفاهيم التي انفرد بها النحو العربي، فالألفاظ أو الجمل قد تتفرع إلى أنماط جديدة بزيادات إلى تحويلات[3] إلا أن الحاج صالح قد نفى أن يكون مفهوم التفريع مُعمَّم في اللسانيات الغربية، واستثنى من ذلك تشومسكي وربطه بالمنطق الرياضي إذ يقول: "لم يُعمِّم الغربيون مفهوم التفريع في كلّ الكيانات اللغوية وفي جميع مستوياتها (إلا في آخر ما توصل إليه الباحث تشومسكي) وأكثر من هذا فإن المنهج العربي هو أقرب إلى المنهج "الأكسيوماتيكي" في المنطق الرياضي، لأن الأصول هي بمنزلة المسلمات (والمعطيات

1)_سيبويه: الكتاب، ص 22.

2)_الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 321.

3)_ المرجع نفسه، ص 322.

عامة) التي ينطلق منها الباحث فيحولها بعدد من العمليات بضوابط هي المُثل السابقة "[1]

والنحو العربي هو مجموع المُثل والقواعد التي يمكن أن تُفرّع بها وعليها جميع الامكانات التعبيرية الخاصة بالوضع العربي، فهذا الجانب الديناميكي للغة تجهله اللسانيات البنوية التقليدية؛ لأنها تُركِّز على اهتمامنا على تشخيص الوحدات في ذاتها وبالاعتماد على تقابل الصفات الذاتية التي تميزها عن غيرها.[2]

لذلك فالأصل والفرع هيمن على مُجمل التفكير اللغوي مُند القدم وحتى العصر الحديث ففي كلّ جهة من جهات الدِّراسة اللغوية حالة أولى هي الأصل ثم يُعرض لها ما يُغيِّر هذا الأصل فيكون فرعًا أو طائفةً من الفروع، ومن ثم فالأصل هو ما يُبنى عليه ولا يُبنى على غيره ولا يحتاج إلى علامة ليتميز بها عن فروعه فله العلامة العدمية (Ø).

1)_ الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 322.
2)_المرجع نفسه، ص 158.

ب) آليات الأصل والفرع.

أنّ آليات الأصل والفرع في النظرية الخليلية الحديثة هي تحويل عربي أصيل، يُبنى على ما يُضاف إلى نواة الجملة الأصل أو نواة الكلمة من مباني تقابلها زيادة في المعنى قد تكون في مستوى الجملة كالحذف والتقديم والتأخير، وقد تكون على مستوى الكلمة ـ المفردة ـ كما هو في المشتقات، لذلك فآليات الأصل والفرع هي آلية من آليات تلك البنية الصرفية تُضاف إلى يمينها أو يسارها حيث يُمكن أن نربط هذه الآليات بمصطلح التفريع الذي قال في حده الحاج صالح: "هو تحويل يخضع لنظام من القواعد، والتفريع بالتالي له مقابل وهي الحركة العكسية للتفريع، فكيان لغوي بالنسبة للنحاة إما أصل يُبنى على غيره أو فرع يُبنى على أصل أو أصول."[1]

والتفريع في النحو العربي لم يقتصر على الحركات أو الحروف (فالأصل في الحركات هو الرفع بالنسبة للنصب ثم الجرِّ ثم الجزم التي تتفرع عنها علامات خاصة بكل حركة هي: الضمة والفتحة والكسرة والسكون) بل تجاوز ذلك إلى حدِّ الكلمة سواء كانت اسما أم فعلا أم ضميرا[2]، والتنكير أصل في الأسماء والتعريف فرع عليه فهو أول أحوال الكلمة، والأصل في الأفعال البناء والأصل في البناء السكون والأصل في الأشياء الافراد والتثنية والجمع يتفرعان عنه، ويأخذ التفريع في الكلمة عدة أشكال تحويلية هي: الاشتقاق، الادغام والإبدال.

ب، أ) الأصل والفرع على مستوى اللفظة:

المفردة هي الكلمة الواحدة المرصوفة في بنيتها المتجانسة والمتلائمة مع ما سبقتها وما لحقتها لتكون تركيبا صحيحا يحسن السكوت عنده، وهي تنقسم إلى قسمين، فقد تكون إما اسما أو فعلا.

1)_ يحيى بعيطيش: الكفاية العلمية والتعليمية للنظرية الخليلية الحديثة، مجلة التواصل، ع 25، جامعة منتوري قسنطينة 2010 م، ص 80.

2)_ الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، ص، 94.

ب، أ، أ) الأصل والفرع في الاسم.

ب، أ، أ، أ) الأصل في الاسم.

الاسم هو "كل لفظة دلّت على معنى تحتها غير مُقترن بزمان محصّل، وقيل ما دلّ على معنى وكان ذلك المعنى شخصا أو غير شخص."[1] حيث إن الأصل في الاسم التنكير والإفراد: أي المنعدم من علامات الزيادة وهو أول أحوال الكلمة، والمذكر: أي المجرد من علامات التأنيث وهي التاء والألف والياء.

أمثلة:

- ✓ الأصل في الاسم التنكير مثل ⟵ معلمٌ، فكلمة معلم تطلق على أي معلم وليست لمعلم محدد.
- ✓ الأصل في الاسم الافراد مثل ← طاولة، فهي طاولة واحدة في أول أحوالها.
- ✓ الاصل في الاسم المذكر مثل ← طفل فهي خالية من علامات التأنيث ودالة على المذكر.

ب، أ، أ، ب) الفرع في الاسم.

يتفرع عن التنكير والإفراد والمذكر في الاسم فروع لا تخرج عن نطاق هذه الصفات وهي:

ب، أ، أ، ب، أ) التعريف.

فبما أن أصل الاسماء النكرات فالتعريف فرع عليها مثل: رجل ⟵ الرجل. فبزيادة أداة التعريف أي الألف والآم أصبحت كلمة رجل معرفة ونقصد بها شخص معين.

ب، أ، أ، ب، ب)المثنى والجمع في الإفراد.

1)_ ابن الانباري: أسرار العربية، تح: فخر الدين قدارة، دار الجيل، ط 1،1999 م، ص 38.

المفرد لا يحتاج إلى علامة بينما المثنى يحتاج إلى علامة بإضافة الألف والنون في حالة الرّفع، والياء والنون في حالتي النصب والجر مثل:

- ✓ ولدٌ ⟵ وَلدَانِ ⟵ ولديْنِ.

وذلك في قولنا جاء الولدان أو مررت بالولدين.

وكذا يحتاج الجمعان السالمان إلى علامة، فالمذكر السالم تضاف له الألف والنون في حالة الرفع والياء والنون في حالتي النصب والجر مثل:

- ✓ صائمٌ ⟵ صائمِينَ ⟵ صائمُون.

وأما المؤنث السالم فتضاف له الألف والتاء في حالة الرفع والنصب والجرِّ مثل:

- ✓ جامعة ⟵ جامعاتٌ.

إلا أن جمع التكسير يتميز بتغيير بناء مفردة عند الجمع بزيادة حروف المد وفق ما يتناسب مع المفردة مثل:

- ✓ أسدٌ ⟵ أسودٌ.
- ✓ رجلٌ ⟵ رجالٌ.

ب، أ، أ، ب، ج) التأنيث:

فرع عن التذكير وهو ما اشتمل على علامة التأنيث وهي تاء التأنيث مثل: جدة، طفلة...

ب، أ، ب) الأصل والفرع في الفعل.

الأصل في الأفعال البناء، وهو لزوم أواخر الكلمات لحركة واحدة، حيث يرى النحاة أن البناء أصل في الأفعال والحروف معللين ذلك بأن الأفعال والحروف تدل بصيغتها على

معانيها، فالفعل هو ما دل على معنى في ذاته واقترن بزمن ماضٍ أو مضارع أو مستقبل والحرف هو ما دل على معنى في غيره (معنى في الاسم أو الفعل)، حيث حدَّد النحاة علامات البناء في الفتح والضم والسكون، فذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أن "أصل البناء السكون لأنه إذا كان نقيض الإعراب وجب أن يكون نقيض الحركة التي باختلافها يحصل الإعراب."[1] والبناء يخص الماضي والأمر من الأفعال فقط.

ب، أ، ب، أ) بناء الفعل الماضي.

يبنى الفعل الماضي على:

ب، أ، ب، أ، أ) الفتح.

ـ إذا لم يتصل به شيء مثل: فهمَ الطالب الدرس.

ـ إذا اتصلت به تاء التأنيث مثل: اجتهدَت الطالبات.

ب، أب، أ، ب) السكون.

ـ إذا اتصلت به تاء الفاعل مثل: حفظت القرآن.

ـ إذا اتصلت به نون الفاعلين مثل: أطعْنا الله.

ـ إذا اتصلت به نون النسوة مثل: الطالبات نجحْن.

ب، أ، ب، أ، ج) الضّم.

ـ إذا اتصلت به واو الجماعة مثل: أكرمت من نجحُوا.

1)_ عبد القاهر الجرجاني: المعتمد في الشرح والإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، ط 1، العراق، 1982 م ص 125 ـ 126.

ب، أ، ب، ب) بناء الفعل الأمر.

يُبنى فعل الأمر على ما يُجزم به مضارعه.

ب، أ، ب، ب، أ) يبنى على السكون.

ـ إذا كان صحيح الآخر مثل: أكتبْ الدرس.

ـ إذا اتصلت به نون النسوة مثل: أكتبْن الدرس.

ب، أ، ب، ب، ب) يبنى على حذف حرف العلة.

ـ إذا كان معتل الآخر مثل: أدع إلى الخير واقض بالعدل واسع إلى رحمة الله.

ب، أ، ب، ب، ج) يبنى على حذف حرف النون.

ـ إذا كان من الأفعال الخمسة مثل: ـ اجتهدي تنجحي.

ـ اعملا بجدٍّ.

ـ أحبوا أوطانكم.

ب، أ، ب، ب، د) يبنى على الفتح.

ـ إذا اتصلت به نون التوكيد مثل: اصبرَنَّ على ما أصابك.

فممّا سبق يتبين لنا كيفية التفريع على مستوى المفردة من أسماء وأفعال وشكله الذي يحول الكلمة إلى أبنية مختلفة لتؤدي معاني متعددة، وهذا الشكل هو التصريف الذي يختص بالأسماء العربية المتمكنة أو الأفعال المتصرفة، فالمُجرّد وهو ما كانت حروفه أصلية وليس فيه شيء من أحرف الزيادة، حيث يُعرف الحرف الزائد في المفردة حين يُمكن أن نستغني عنه ولا يضُرُّ ذلك بها لأنها تبقى تدلُّ على معنى مفيد، أما الحرف الأصلي فلا يُمكن

الاستغناء عنه، كما أن كلّ الظواهر الصرفية كالإدغام والإبدال والقلب والاشتقاق نشأت من الفعل الثلاثي على وزن (فَعَلَ)، فالإدغام هو ادخال حرف في آخَرَ من جنسه فيُصبح حرفا واحدا مشدَّدًا مثل: مدَّ أصلها مَدَدَ.

والاشتقاق هو استخراج لفظ من لفظ أو صيغة من صيغة أي توليد عدة ألفاظ من لفظ واحد يُمكن الرجوع بها إليه كونه الأصل الذي يُحدِّدُ مادتها ومعناها المشترك.

أما الإبدال فهو حذف حرف ووضع حرف آخر مكانه داخل الكلمة سواء كان هذا الحرف من الحروف الصحيحة أو من حروف العلة مثل: إبدال (التاء) (طاء) إذا جاءت بعد (الصاد والضاد) نحو: اصداد أصلها اصتاد.

ب، ب) الأصل والفرع على مستوى التركيب.

تناول النحاة أصل وضع التراكيب "بناءً على أن التركيب جملة يتكوَّنُ من ركنين هما المسند إليه والمسند ، وما زاد عنهما يُعدُّ غير أساسي في أصل الوضع المجرد للجملة"[1] وعليه فالجملة العربية تتكوَّن من عنصرين هما المسند إليه والمسند اللذان يُكونان معا علاقة تُسمَّى العلاقة الاسنادية، حيث يقول الزمخشري: "الكلام هو المركّبُ من كلمتين أُسنِدت إحداهما إلى الأخرى وهذا لا يتأتى إلا في اسمين أو اسم وفعل ويُسمى الجملة"[2]

ومثال الجملة الاسمية التي تتكون من مسند إليه هو المبتدأ، ومسند هو الخبر، أما في الجملة الفعلية فالمسند إليه هو الفاعل والمسند هو الفعل، وعليه فالتركيب يتكون من:

1)_ حسن الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص 113 ـ 114.

2)_ ابن يعيش: شرح المفصل، ج 1، المطبعة المنيرية، مصر، ص 59.

ب، ب، أ) المسند.

وهو المحكوم به كالخبر والفعل التام واسم الفعل وأخبار النواسخ والمصدر النائب عن الفعل[1].

فالفعل في الاصطلاح "ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"[2]:

ـ الماضي: ما دل على وقوع حدث في وقت مضى واقضى.

ـ المضارع: ما دل على وقوع حدث في زمن الحاضر والمستقبل.

ـ الأمر: ما دل على طلب القيام بالفعل في صيغة الأمر.

أما الخبر فهو ركن أساسي في الجملة ينقسم إلى ثلاثة أنواع وهي: كلمة مفردة، وجملة وشبه جملة، وهو لفظ نكرة مرفوع يُكمِّل معنى المبتدأ، ويأتي غالبا نكرة لأنه وصف للمبتدأ.

ب، ب، ب) المسند إليه.

وهو المحكوم عليه أو المخبر عنه، ففي الجملة الاسمية يكون هو المبتدأ وفي الجملة الفعلية هو الفاعل أو نائب الفاعل، حيث يجب أن يكون معرفة ليكون حكمه مقيدا.

والمسند إليه والمسند تجمعهما علاقة الاسناد فنقول: أسند الخبر إلى المبتدأ، وأسند الفعل إلى فاعله.

ومن هنا فالتركيب هو الجملة النواة العربية التي تقبل الزيادة قبلية وهي الأداة وبعدية وهي اللفظة، وتلك الزيادات هي فروع عن النواة الأصل، فالفروع على اليمين تُؤثر في مضمون التركيب مثل:

1)_ بشير شعلال: اللغة العربية، دار بغدادي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007 م، ص 43.

2)_ ابن هشام الأنصاري: شرح شدور الذهب، دار الطلائع للنشر والتوزيع، ط 1، مصر، القاهرة، 2004 م، ص 35.

ـ الأفعال الناقصة مثل: كان وأخواتها فعند دخولها على الجملة الاسمية ترفع الأول (المبتدأ) وتنصب الثاني (الخبر)، وهذه الزيادة في التركيب جعلت من الأفعال الناقصة متفرعة عن التركيب الأساسي للجملة.

ـ كما أن أدوات النفي أيضا تدخل على التركيب اللغوي لتؤثر فيه مثل قوله تعالى: ﴿ لاَ يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ ۚ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴿٢٠﴾ [الحشر: 20]

وأدوات الاستفهام مثل قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ ۚ قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ ۖ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۚ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَابْعَثُوا أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَـٰذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا ﴿١٩﴾ [الكهف: 19]

إلا أن الفروع على اليسار هي عناصر مكملة للتركيب كالنعت الذي يُبين صفة المنعوت والمفعول المطلق وهو مصدر فضلة مؤكد لعامله أو مبين لنوعه وعدده، والمفعول فيه وهو اسم فضلة منصوب يدل على زمان ومكان حدوث الفعل، والتوكيد اللفظي والمعنوي. ويأخذ التفريع في التركيب أشكالا أخرى منها: التقديم والتأخير الذي يقوم بتغيير مواقع العناصر اللغوية وفق كيفيات مختلفة وذلك بغية وظائف معينة، فالنحاة أدركوا وظيفته ولم يبتعدوا عنه في دراستهم.

وهذا الجدول يبين بعض الأمثلة عن التفريع على مستوى التركيب:

Ø

زيادة على اليمين	التركيب أو النواة		زيادة على اليسار
Ø	القرآن	شفاءٌ	-
Ø	نجح	المجتهدُ	-
كان	الرجل	واقفا	-
إن	الشمس	مشرقة	اليوم
لا	يستوي	أصحاب	الجنة وأصحاب النار
Ø	انطلق	ت	الطيور في الأجواء
Ø	نام	الصبيُّ	نوما
Ø	أفضل	السفر	صباحًا
Ø	جاء	الأمير	الأمير
Ø	جاء	الوزير	عينه
لقد كان	الجوُّ	صحوًا	-

خطاطة رقم04: تبين الأصل على مستوى التركيب وما يتفرع عنه.

فمن خلال هذا الجدول يُمكن أن نحلِّل هذه التراكيب وفق معادلة تتمثل في:

[± أداة (مسند إليه، مسند) ± فضلة].

ففي السلسلة الكلامية المجردة من الزيادات نجد التركيب النووي (البنية الأصل) لا تدخل عليها الأدوات ولا تكملها الفضليات، وهي تُمثل أصغر وحدة من الكلام مما يُمكن أن

ينفصل ويبتدئ وهي تُحدِّدُ صيغة لفظية متكونة من مبني عليه ومبني، وصيغة خطابية مفيدة يحسن السكوت عندها وهي مسند إليه ومسند، وعليه يكون الكلام يستلزم الجملة أي:

ك ⟸ ج

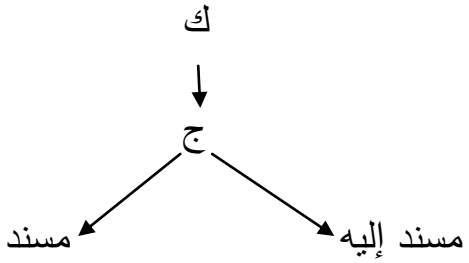

أما في السلسلة الكلامية التي دخل عليها العامل وهو العنصر اللغوي الذي يُؤثر لفظا ومعنى على غيره كجميع الأفعال الناسخة مثل الأداة (كان وأخواتها) التي تعمل عملها بمجرد دخولها على البنية فتجعل المبتدأ اسما لها وتُبقيه على حالته وتنصب الخبر وتجعله خبرا لها، فتصبح السلسلة الكلامية عبارة عن عامل ومعمول أول ومعمول ثاني حيث لا يُمكن للمعمول الأول أن يتقدم على عامله على عكس المعمول الثاني الذي يجد الامكانية في ذلك وعليه فالكلام يُصبح:

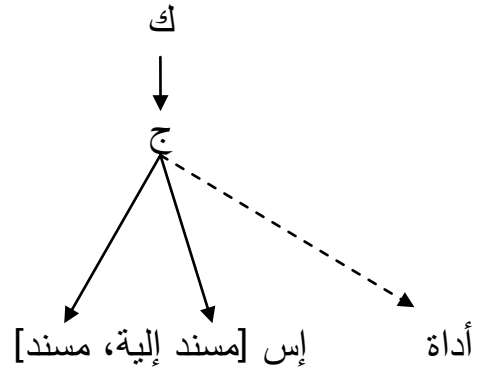

أما في السلسلة الكلامية التي تزيدها الفضلى قوة في المعنى مثل (المنصوبات من المفاعيل والتوكيد والأحوال والصفات) التي يجوز فيها التقديم والتأخير بين معموليها إلا المعمول الأول الذي إذا تقدم على عامله تغيرت بنية الجملة وعليه:

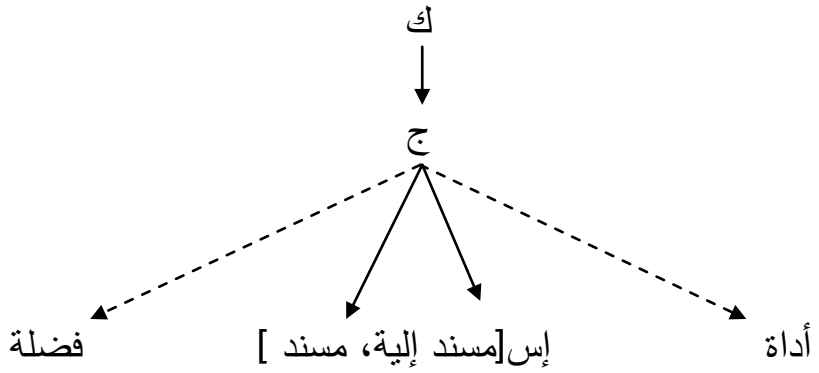

إلا أن السلسلة الكلامية المزدوجة المركبة من جملتين ناقصتين في المعنى وتامتين بنية (أي وجود عامل ومعمول 1 ومعمول 2 وفضلة) لا يكونان إفادة يحسن السكوت عليها إلا إذا كانتا معا في الاستعمال أي عندما تكون خطابا مفيدا (أي يستلزم مسندا إليه ومسند في الجملة الشرطية الجامعة بين جملة الشرط وحملة جواب الشرط) حيث تسمر هذه الجملة بجملة التركيب المزدوج ومنه:

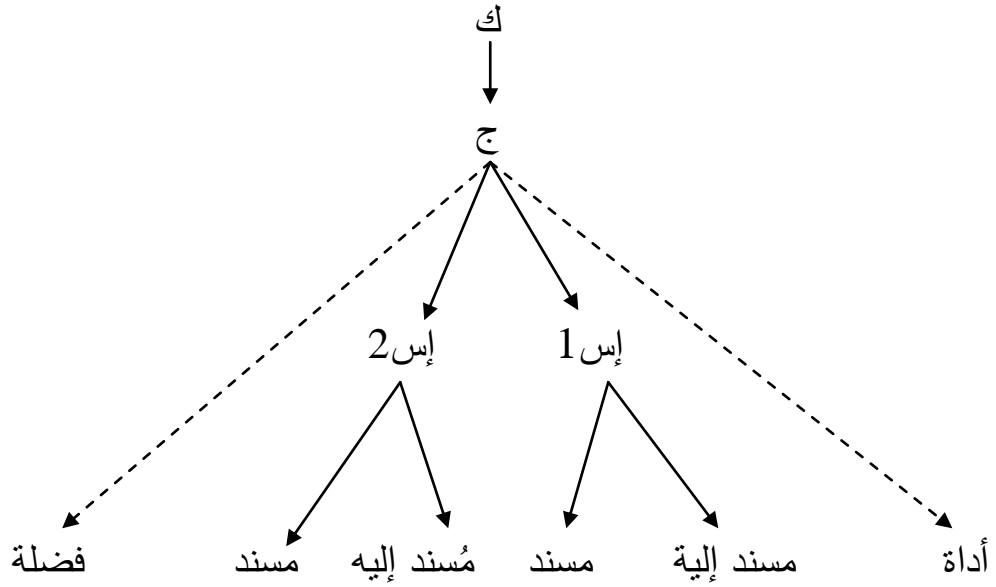

وعليه فالمعادلة التالية تُعدُّ معادلة أساسية في تحليل كلّ البنيات التركيبية اللغوية الممكنة في اللغة العربية:

ك ⟸ ج = ± أداة [إس (م إ + م)] ± فضلة.

ومن ذلك نستنتج أن النحو العربي الخليلي منطق رياضي مستنبط من واقع الخطاب يتميز بالموضوعية والتماسك والاقتصاد، وأن العامل له دور عظيم في تطوير الظواهر اللغوية من خلال القدرة على التفريع والصياغة الرياضية.

ج) مستويات تحليل الأصل والفرع في النظرية الخليلية الحديثة.

تناولت النظرية الخليلية الحديثة اللغة العربية بتحليل أجزائها الكبرى والصغرى قصد البحث عن كيفية تركيبها بعضها ببعض، حيث يُعدُ التركيب من أهم المفاهيم التي ركزت عليها الذي يهدف إلى تحديد القواعد المألوفة في تركيب الكلمات وفي ترتيب الأقسام الشكلية لتكوين الجمل، فهو المرجع الأساسي الذي يُفسِّر البنية اللغوية، ولهذا عدّهُ النحاة عمدة لأن الانجاز اللغوي لا يقوم إلا به، لأنه حقل نحوي يهتم بتنظيم الوحدات الدالة في الجملة والتركيب الأصلي في النظرية الخليلية قد يُضاف إلى مكون لغوي ليُقيد وظيفة أخرى أو قد تقوم بإعادة ترتيب التركيب لتوليد جمل جديدة هي فروع عن التركيب الأساسي.

ينطلق النحاة من مستوى التفريع، وهذا المفهوم في النظرية الخليلية الحديثة هو تحويل عربي أصيل، ومفهوم يُبنى عليه النحو العربي كله بل علوم العربية كلها، فلم يقتصر على الأصوات والتراكيب فحسب، بل يشمل جميع الدراسات العروضية والبلاغية والبيانية. حيث يعد الأصل والفرع عند النحاة الوسيلة الهامة في التوليد اللغوي إفرادا وتركيبا وأقاموا تحليلاتهم على الأصل والفرع لأنهم يعتبرون النظام اللغوي كله أصولا وفروعا. يقول الحاج صالح: "التفريع على الأصول مفهوم يُبنى عليه النحو العربي كله بل علوم العربية كلها "[1] لذلك أوجد النحاة الميزان الصرفي وهو أداة تصريف يُمكن بواسطتها الالمام بجميع مفردات العربية وبفضلها يتسنى للمتكلم أن يبني من تلك الأصول ما يفي بمقاصده، وبناء على أن الأصل يُبنى عليه ولا يُبنى هو على غيره، فقد اعتبر النحاة الأوائل أن النكرة أصل والمفرد أصل والمذكر أصل، وهي نظرة لسانية تَعْتَبَرُ الأصل هو الشيء الثابت المستمر لأنه يوجد في جميع فروعه مع زيادة لذلك علامة له بالنسبة لفروعه.

1)_ الحاج صالح: الأسس العلمية لتطوير تدريس اللغة العربية، ندوة اتحاد الجامعات العربية، جامعة الجزائر، 1980م ص 16.

كما اعتمدوا مبدأ الانفصال والابتداء لتحديد الوحدات اللفظية التي تُعرف باستقلاليتها في واقع الحديث، فلفظة (كتاب) جواب على سؤال: ما هذا ؟ ففي الوقت نفسه هي كلام مفيد وقطعة لفظية لا يمكن أن يوقف على جزء منها مع بقاء الكلام مفيدا.

وهكذا فكل عبارة من العبارات التالية: يلعب لاعب بالكرة، كرة كبيرة، يمكن أن تنفصل ولا يوقف على جزء منها كما يمكن أن تكون كلاما مفيدا وهذه الألفاظ تترتب على أساس تفريعي لأن بعضها أصل لبعض بزيادة أدوات تخصه ـ الأصل ـ فلفظة (قلم) هي الأصل بالنسبة إلى (القلم) و(قلم زيد) و(بالقلم) وهكذا فالزيادة قد تأتي يمينا كأداة التعريف وحروف الجر وظروف المكان أو يسارا كالإعراب والتنوين والمضاف إليه والصفة.

حيث يتم تحليل الكلام على عدّة مراتب ومستويات إلى ما تحت وما فوق اللفظة باعتبارها المستوى المركزي وكل مستوى من هذه المستويات يتكون من وحدات وتتكون هذه الوحدات من وحدات أخرى فينتمي إلى المستوى الأدنى منه، وبهذه الطريقة يتركب الكلام المفيد الذي يُبيّن أن لكل مستوى حدٌّ أو مثال، أي "إن في كل مستوى من مستويات التحليل في لسانيات العربية نجدُ أنّ الوحدات اللغوية المندرجة فيه هي نتاج بناء لعناصر أو وحدات المستوى الأدنى تركب على شكل تفريعي إجرائي"[1]

والجدول التالي يمثل هذه المستويات[2]:

1)_ كريمة أوشيش حماش: منهج النظرية الخليلية الحديثة في تحليل اللسان، مجلة علمية متخصصة في الدراسات الأدبية والنقدية واللغوية، كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر 2، ع 12، 2015، ص 18.

2)_كريمة أوشيش حماش: مرجع سابق، ص 18.

مستوى 06	الحديث أو الخطاب.
مستوى 05	↑ أبنية الكلام (البنى التركيبية).
مستوى 04	↑ اللفظة: الأسماء والأفعال مع ما يدخل على كل واحد منها من علامات (بناء، وصل).
مستوى 03	↑ الكلمة: وهي ثلاثة اسم، فعل، حرف جاء بمعنى ليس لاسم ولا فعل (بناء).
مستوى 02	↑ الدوال: (العناصر الدالة) وهي أربعة أنواع: المادة الأصلية، الصيغة حرف المعنى، العلامة العدمية.
مستوى 01	↑ مستوى الحروف: ثمانية وعشرون حرفا جامدا وستة حروف صوامت.
مستوى 0	↑مستوى الصفات والمخارج: كل حرف في اللغة العربية متكون من صفة ومخرج.

خطاطة رقم 05: يُبين مستويات تحليل الكلام في النظرية الخليلية الحديثة.

فمن خلال هذا الجدول تظهر لنا قيمة "اللفظة" في مجال تحليل النظام اللغوي العربي وتشخيص وحداته، فهي أصغر وحدة في الخطاب أو الكلام وعلى مستواها تتم الإفادة، وهي المستوى المركزي أو المنوال اللساني الذي انطلق منه النحاة الأوائل في التحليل والتفسير إلى مستويات أعلى وأدنى، حيث إن الوحدات اللغوية المندرجة في كل مستوى من مستويات التحليل هي نتاج لبناء عناصر الوحدات في المستوى الأدنى الذي يركبها على شكل تفريعي إجرائي.

ج، أ) على مستوى اللفظة:

أو الحد الاجرائي للاسم والفعل، والتحليل يبدأ بهذا المستوى لأنه الطريقة المنطقية التي اعتمدها النحاة العرب الأوائل، إذْ لمْ ينطلقوا من مستوى الوحدة الصوتية أو من الكلمة ولا من مستوى الجملة[1] واللفظة أي "الكلمة المفردة قدْ قبلها علماء اللغة على أنها موضوع من الموضوعات الرئيسية لعلم اللغة، وعلى أنها محل اهتمام ما يُعرف بعلم المفردات"[2] واللفظة حسب سيبويه مجموعة من الكلمات تجري كأنها كلمة واحدة، وهي تجمع بين الاسم والفعل أو الاسم والحرف كما يُمكن أن تكون كلمة واحدة إذا توفرت فيها شروط الابتداء والوقف وميزة اللفظة امتناع الوقف على جزء منها مع بقاء الكلام مفيدا، وهذا ما يُعبِّر عنه العلماء العرب بالانفصال والابتداء، فإنه لا يمكننا التفرقة بين المضاف والمضاف إليه أو بين النعت والمنعوت، ومثال ذلك كلمة «قلم» في الإجابة عن سؤال: ما هذا ؟

فقطعة "قلم" هي الأصل الذي تتفرع عنه عبارات بمنزلتها مثل: بقلم، بالقلم، قلم أحمد... فكل واحدة من هذه القطع يُمكن أن تكون كلاما مفيدا، ولا يُمكن أن نتوقف على جزء منها واللفظة نوعان: لفظة اسمية ولفظة فعلية.

ج، أ، أ) اللفظة الاسمية.

الأصل في النحو العربي هو الشيء الذي لم يحتج إلى علامة لتظهر صفته كالتنكير والتذكير والإفراد، وقد عبر عنه صاحب الكتاب بأنه الأول، أما الفرع فهو ما احتاج إلى زيادة توضح معناه، فالأصل أسبق من الفرع؛ لأن الأصل لا يحتاج إلى زيادة سابقة أو لاحقة تُضيف إليه ذلك المعنى حيث يقول: "المبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد

1)_ الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 324، 325

2)_ ماريو باي: أسس علم اللغة، تح: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط 8، 1998 م، ص 55.

والنكرة قبل المعرفة "[1] وللأسماء أصول كثيرة تختص بها وتنطوي تلك على فروع، وقد يكون للأصل الواحد فرع أو فرعان أو فروع.

"أما الحدُّ أو المثال المتعلق باللفظة من جهة أخرى، فهو مجموعة لتصاريف الاسم أي اللفظة الاسمية (في خارج صيغته وداخل حدِّه) المرتبة على شكل تفريع الفروع من الأصل الواحد بالزيادة يمينا وشمالا وبالتدريج إلى كلّ الفروع الممكنة مع إمكان ردِّ كلّ فرع إلى أصله القريب أو البعيد في المجموعة "[2]

يمكن أن نقسم الأصول في الأسماء إلى قسمين، أولها: الأصول العامة التي تشترك فيها كلّ الأسماء على السواء والإظهار والإعراب والإفراد والتذكير والتنكير، وثانيها: الأصول الخاصة وهي الأصول التي يختص بها اسم ويتميز بها عن سواه، فهناك أصول للمبتدأ وأصول للفاعل وأصول للمفعول به وأصول للحال... إلخ

حيث يُمكننا أن نفرق بين مفهومين للإظهار: الأول بمعنى الذكر ضدَّ الحذف، والثاني بمعنى ضدَّ الإضمار، والإظهار في كلا المعنيين هو الأصل.

ففي المفهوم الأول للإظهار يكون الذكر هو الأصل، ويُعد أصلا مشتركا بين أقسام الكلم الثلاثة، وإعمال المُظهر أصل لإعمال المضمر وفي هذا يقول سيبويه: "وإذا أعملت العرب شيئا مُضمرا لم يخرج عن عمله مُظهرا في الجرِّ والنصب والرَّفع، تقول: وبلدٌ وأنت تريد: ربَّ بلدٍ، وتقول: زيدا وأنت تريد: عليك زيدا، وتقول: الهلال وتريد: هذا الهلال فكله يعمل عمله مُظهرا.[3] فالمبتدأ محذوف في قولنا: الهلال، والخبر مرفوع بالمبتدأ المحذوف، وكما يرى سيبويه فعمل المبتدأ مضمرا لم يخرج عن عمله مظهرًا.

1)_ سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 24.

2)_ الحاج صالح: البنى النحوية العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، 2016 م، ص 88.

3)_ سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 106.

أما الإعراب فيقول فيه ابن مالك: "الإعراب بالحركة والسكون أصل، وينوب عنها الحرف والحذف فارفع بضمة وانصب بفتحة، وجر بكسرة، واجزم بسكون، إلا في مواضع النيابة."[1]

فالعلامات الأصلية في الإعراب هي الحركات (الضمة والفتحة والكسرة) والسكون، وأما العلامات الفرعية فهي الحروف والحركات النائبة عن أخرى مثل الواو والألف والياء وثبوت النون وحذفها والفتحة النائبة عن الكسرة في الممنوع من الصرف والكسرة النائبة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم...

إلا أن الإفراد ينصرف إلى خلاف التثنية والجمع فهو أصل لهما، وينصرف معنى الإفراد إلى خلاف التركيب فهو أصل أيضا، فكان المفرد أصل لأنه السابق والمتمكن. من الأصول العامة أيضا التي تشترك فيها اللفظة الاسمية التنكير والتذكير.

أما الأصول الخاصة التي تشترك في صياغة المبتدأ فهي التعريف والتقديم والرفع بخلاف التأخير والتنكير الخاصة بالخبر، والأصل فيه أن تتحقق فائدة المستمع، وفي هذا يقول السيرافي (ت 368 هـ) "وحدُّ الكلام أن تُخبر عمّن تُعرف بما لا يُعرف؛ لأن الفائدة هي في أحد الاسمين والآخر معروف لا فائدة فيه، والذي فيه الفائدة هو الخبر."[2]

وعلى هذا فاللفظة الاسمية الموضحة في الخطاطة رقم: 01 تبين أن في حدِّ الاسم عنصر ثابت وهو العنصر الأول في الرتبة وهي النواة أو الأصل، وهذا الأصل يُمكن أن يُسبق بعدد من الوحدات اللغوية التي تُعتبر جزءً من حدّه وهي قرائنه[3] وهذه القرائن هي الزيادات على اليمين واليسار وهي متعددة، منها حروف الجر وأداة التعريف والمضاف إليه

1)_ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل البركات، دار الكاتب العربي، 1967 م، ص 8.

2)_السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تح: رمضان عبد التواب ورفاقه، ج 2، ط 1، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2001 م ص 371.

3)_ الحاج صالح: المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، ص 16.

والصفة والموصول وصلته وغيرها، وكل عنصر من هذه العناصر (بما فيها النواة) يحتلُّ موضعا محدَّدا في الحدِّ، وهذه هي المواضع الموجودة في حدِّ اللفظة الاسمية:

ـ الموضع $\overleftrightarrow{0}$ موضع النواة أو الأصل.

ـ الموضع $\overrightarrow{1}$ موضع أداة التعريف.

ـ الموضع $\overrightarrow{2}$ موضع حروف الجرّ وأدوات الاستفهام وغيرها.

ـ الموضع $\overleftarrow{1}$ موضع علامات الإعراب.

ـ الموضع $\overleftarrow{2}$ موضع الإضافة والتنوين.

ـ الموضع $\overleftarrow{3}$ موضع الصفة.

فمن خلال هذا الحدّ يتضح أنه هناك تعاقب أفقي بين الموضع $\overrightarrow{1}$ و$\overrightarrow{2}$ أي بين التعريف والتنوين والإضافة، وهناك تعاقب عمودي بين التنوين والإضافة حيث إذا دخلت (الـ) أو الإضافة خرج التنوين وهناك مواضع تحدث فيها الإطالة بتكرار العناصر فيها وهما $\overleftarrow{2}$ و $\overleftarrow{3}$.

ويُلاحظ أن كلّ الوحدات المحمولة بعضها على بعض هي نظائر للنواة حيث أنها منفردة ومتفرعة عليه بالزيادة، والتساوي وهو ذلك التكافؤ الذي يحصل بإجراء الشيء على الشيء والتفريع هو التحويل نفسه الذي سبقت الاشارة إليه[1] فالتحويل هو الذي يُحدِّدُ الوحدات في النظرية الخليلية الحديثة، وهذه الوحدات الداخلة على اللفظة هي التي تُحدِّدُ التفريع.

1)_ الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 221.

ج، أ، ب) اللفظة الفعلية.

الأصل في الأفعال البناء على خلاف الإعراب، والأفعال لازمة المعنى لا تتبدّل كالأسماء بين الفاعلية والمفعولية والابتداء والخبرية. يقول ابن جني: "باب القول على البناء وهو لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل وكأنهم إنما سمُّوه بناء لأنه لما لزم ضربا واحدا فلم يتغيّر تغيُّـرَ الإعراب سمي بناء من حيث كان البناء لازما موضعه لا يزول من مكان إلى غيره"[1]

والفعل في النظرية الخليلية الحديثة أحد أنواع الكلم الثلاثة، وهو يدل على الحدث من حيث معناه، أما من حيث اللفظ فهو عبارة عن الأصل الذي تدخل عليه زوائد مثل: أدوات النصب وأدوات الجزم والسين والضمائر المتصلة مثل التاء والنون، ومثلما هو الحال بالنسبة للاسم فإن للفعل أيضا حدُّه ومثاله، إلا أنه يختلف عن الاسم في كونه متفرعا إلى ثلاثة حدود وهي:

- حدُّ الفعل الماضي.
- حدُّ الفعل المضارع.
- حدُّ الفعل الأمر.

ولكل حدٍّ من حدود اللفظة الفعلية زيادته الخاصة به.

ورد في الانصاف أن "اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل وإن كان هو الأصل في غير العمل"[2] فاسم الفاعل من الأسماء المعربة ولكنه زاد عليها أنه يعمل بشروط، ومع انه فرع على الفعل في العمل فإنه أصل فيه لمبالغة اسم الفاعل والصفة المشبهة، يقول سيبويه

1)_ ابن جني: الخصائص، ج 1، ص 37.

2)_ أبو البركات ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ج 1، دار الفكر دمشق، ص 246.

"فأما الأصل الأكثر الذي جرى مجرى الفعل من الأسماء ففاعل. وإنما جاز في التي بنيت للمبالغة، لأنها بُنيت للفاعل من لفظه والمعنى واحد، وليست بالأبنية التي هي في الأصل أن تجري مجرى الفعل، يدلك على ذلك أنها قليلة. فإذا لم يكن فيها مبالغة الفعل فإنما هي بمنزلة غلامٍ وعبدٍ، لأن الاسم على فَعَلَ يَفْعَلُ فاعل وعلى فُعِلَ يُفْعَلُ مفعول"[1]

يعني أن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل نحو ضاربٍ من ضَرَبَ، أما ما كان من مبالغة اسم الفاعل فضروبٌ وضرَّابٌ على صيغة فعولٌ وفعَّلٌ.

ج، أ، ب، أ) حدُّ الفعل الماضي.

يدلُّ بصيغته على حدث منقطع في الزمن وإدراجه يكون كالآتي:

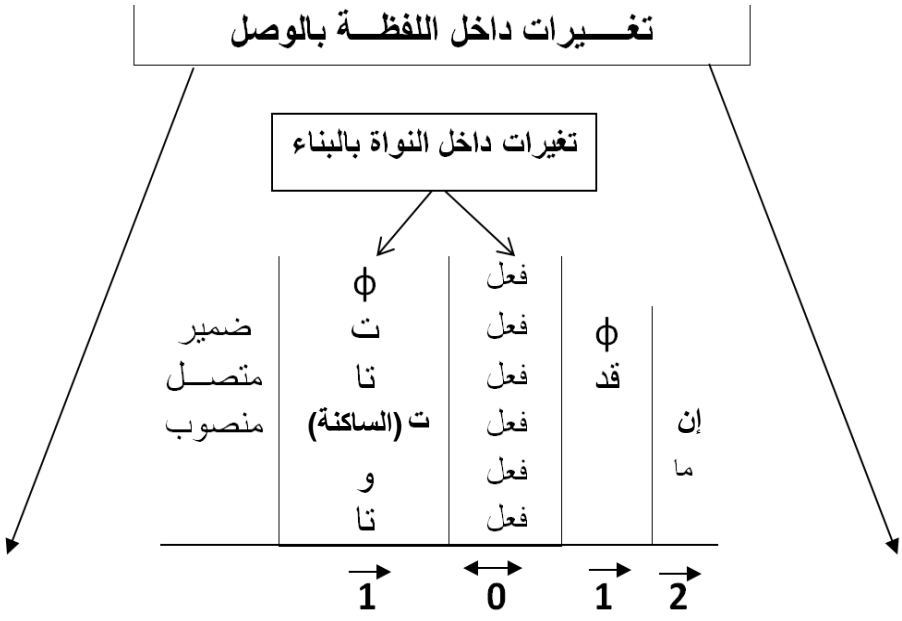

خطاطة رقم 06: تبين حدّ الفعل الماضي.

1)_ سيبويه: الكتاب، ج 1، 117.

يُلاحظ من المثال المحدّدِ للفعل الماضي وجود المواضع التالية:

ـ الموضع $\overleftrightarrow{0}$: وهو النواة المركبة من كلمتين (الفعل والفاعل) وهذا التركيب لا ينفصل. والأصل في هذه الأمثلة هو صيغة الغائب المذكر المفرد (فَعَلَ) وهو العنصر الأول في الرتبة لأنه يأتي على أقل ما يُنطق به.

ـ الموضع $\overrightarrow{1}$: موضع المخصص الوحيد الذي يزاد على يمين اللفظة الفعلية وهو يتعاقب مع عدم ظهوره (قد + فَعَلَ، Ø + فَعَلَ) وتدلُّ الصيغة مع عدم العلامة الدالة على الزمن الماضي لأن الأصل يتحدَّدُ بعدم دخول أي شيء عليه، فإذا نظرنا إلى كلمة (كتب) فالذي يدلّ على الزمن الماضي فيها ليس هو (فعل) وحده بل هي الصيغة (Ø فعل) أي عدم دخول عنصر يدل على الزمن الماضي فيها مع صيغة فعل (التي تدل وحدها على انقطاع الحدث يقطع النظر على الزمان)[1].

ـ الموضع $\overrightarrow{2}$: موضع "أنْ" و "ما" المصدريتان فهما "من الأدوات التي تحوّل الفعل بدخولها عليه (مع ضميره) إلى مجموعة يكون لهل معنى المصدر (مضاف إلى ضمير: بعد أنْ قمتُ = بعدما قمت = بعد قيامي)"[2] ويتعاقب هذا الموضع مع الموضع $\overrightarrow{1}$.

ـ الموضع $\overleftarrow{1}$: يُعدُّ الموضع الوحيد الذي يقبله حدُّ الفعل الماضي يسارا وتظهر فيه كلّ الضمائر المتصلة المنصوبة التي تحدِّدُ طبيعة المفعول به.

ج، أ، ب، ب) حدُّ الفعل المضارع:

المضارع هو الفعل الذي يدل بصيغته على الحدث غير المنقطع في الزمن الماضي والحاضر أو المستقبل، وحدُّه أكثر تعقيدا من حدِّ الفعل الماضي وذلك بوجود حروف المضارعة والمتمثلة في: علامات المتكلم المفرد نحو (أفعل Ø) والمتكلم الجمع

1)_ الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 90.

2)_ الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص 104.

أو المثنى نحو (نفعل Ø) والغائب المؤنث نحو (تفعل Ø) والغائب المفرد نحو (يفعل Ø) وهذه العلامات جزء لا يتجزأ من وزن الفعل المضـــارع، وإدراجه يكون بالبناء كالآتي:

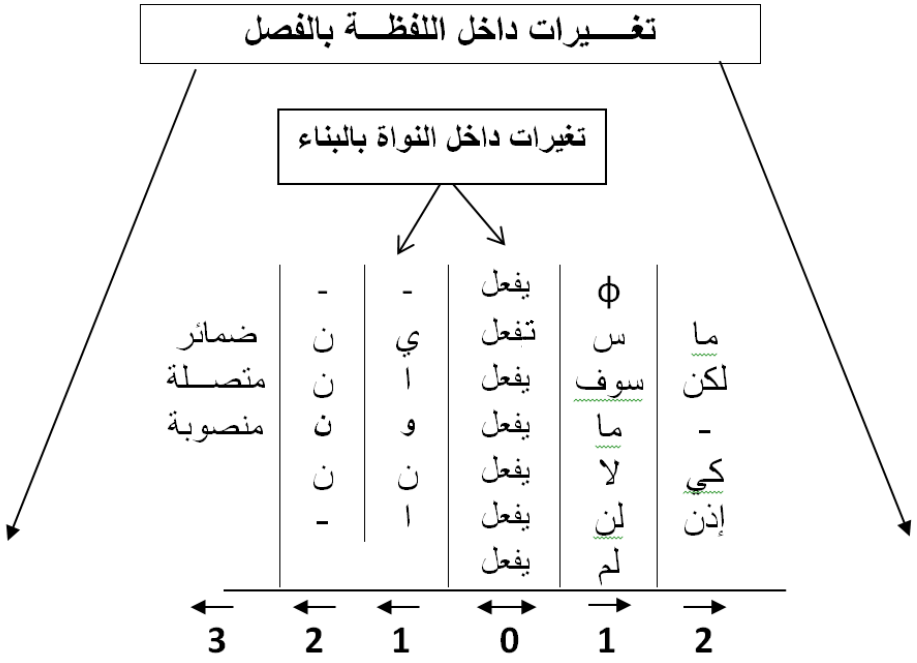

خطاطة رقم 07: تبين حدّ الفعل المضارع.

يتبين لنا من خلال الخطاطة المواضع المكونة للفعل المضارع وهي:

ـ الموضع $\overleftrightarrow{0}$: الذي يتفرع إلى فروع بزيادات يتم إدراجها بالبناء، وهو الموضع المركزي الذي يُمثل صيغة الفعل المضارع التي تشتمل على زوائد في أوله يتميز بها عن الفعل الماضي والأمر وفي هذا يقول صاحب الكتاب: "والأفعال المضارعة...في أوائلها الزوائد الأربعة..."[1] ويقصد بالزوائد الأربعة الهمزة والنون والياء والتاء.

ـ الموضع $\overrightarrow{1}$: تظهر فيه المواضع التي تزيد بعض الدلالات للمعنى الأصلي للفعل المضارع وتتمثل في: (السين، سوف، ما، لا، لن، لم) فـ «السين» و«سوف» تدل على المستقبل، أما

1)_ سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 03.

«لا» فهي للنفي، و« لم» التي تدخل عليه فتؤثر فيه لفظا ومعنى فتجزمه وتنفيه وتقلب معناه إلى الزمن الماضي، أما « لن» التي تنصبه في تدل على المستقبل.

ـ الموضع $\overrightarrow{2}$: تشغله (لكن، إذن، ما المصدرية، أن، كي) وهي تنصب الفعل المضارع ما عدا «ما» و«لكن»، وهذا الموضع يتعاقب مع الموضع $\overrightarrow{1}$.

ـ الموضع $\overleftarrow{1}$: يكون شاغلا لعلامات الإعراب الخاصة بالفعل المضارع وهي: الضمة أو النون وحذفها، كما قد يكون هذا الموضع فارغا وذلك إذا اتصلت به «نون النسوة» لأنه في هذه الحالة يكون مبنيا وليس معربا.

الموضع $\overleftarrow{2}$: وهو موضع نون التوكيد الثقيلة والخفيفة التي يقول فيها ابن يعيش: "اعلم أن هاتين النونين الشديدة والخفيفة من حروف المعاني، والمراد بهما التأكد، ولا تدخلان إلا على الأفعال المستقبلة خاصة وتؤثر فيها تأثيرين: تأثير في لفظهما وتأثير في المعنى فتأثير اللفظ إخراج الفعل إلى البناء بعد أن كان معربا وتأثير معنى إخلاص الفعل للاستقبال بعد أن كان يصلح لهما"[1]

ـ الموضع $\overleftarrow{3}$: تشغله الضمائر المتصلة المنصوبة وهو موضع مماثل تماما لما في حدِّ الفعل الماضي الذي يمثل المفعول باعتبارها زوائد تدخل وتخرج مثل الأخريات في اللفظة ولا تؤثر فيها إذا حُذفت.

ج، أ، ب، ج) حدُّ فعـــل الأمر:

إن فعل الأمر خاصٌّ بالمخاطب فقط (افعل Ø) والهمزة في أوله هي همزة وصل فهي لا تدخل في بنية الفعل بل تبين صيغة المخاطب، وإدراج الفعل الأمر يكون كالآتي:

1)_ ابن يعيش: شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ج 7، ص 37.

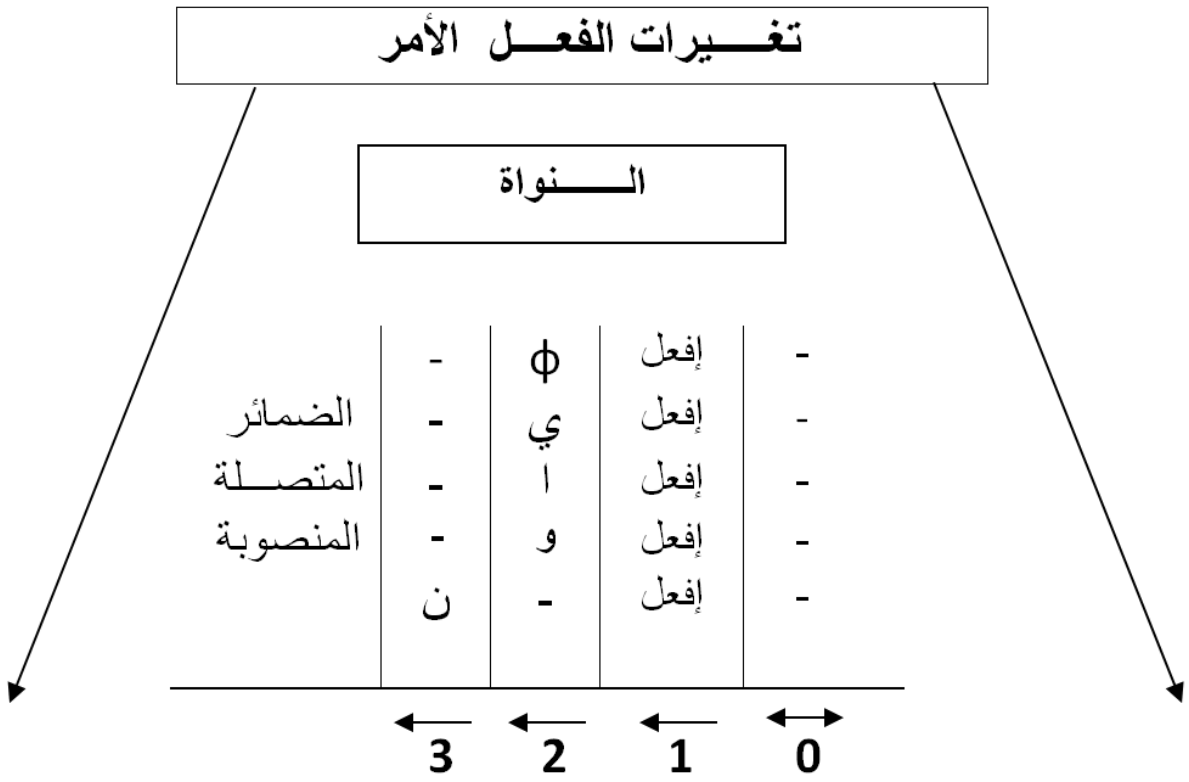

خطاطة رقم 08: تبين حدّ الفعل الأمر.

حيث نجد في حدِّ الفعل الأمر المواضع التالية:

ـ الموضعان $\overrightarrow{1}$ + $\overleftarrow{0}$: تشغلهما النواة إذ أدمج الموضع $\overrightarrow{1}$ والموضع $\overleftrightarrow{0}$ ليشكلا النواة أو الأصل، والنواة في حدِّ الفعل الأمر تتمثل في مجموع الأفعال المتصرفة مع المخاطب وأصل هذه النواة المفرد المذكر (افعل Ø) التي تتفرع عنه (افعلي، افعلوا، افعلا).

ـ الموضع $\overleftarrow{2}$: تشغله نون التوكيد الثقيلة، التي تبني الفعل الأمر على الفتح بمجرّد اتصاله بها.

ـ الموضع $\overleftarrow{3}$: تشغله الضمائر المتصلة المنصوبة.

فمن خلال ما سبق تظهر لنا بساطة الفعل الأمر من حيث الصيغة والزوائد فهو لا يقبل زيادات على اليمين وهو محصور في صيغة المخاطب، كما أنه مبني وغير معرب

ويتفق مع الفعل المضارع في « نون التوكيد» التي تلحق بهما ومع الفعل الماضي في البناء كما يتفق معهما في النواة المركبة من (فعل وفاعل) وقبولهم للضمائر المتصلة المنصوبة.

ج، ب) على مستوى التركيب:

هو كلّ لفظة مبالغة أي تركيب لفظة مع أخرى لتكون وحدة أكبر تنتمي إلى مستوى أبنية الكلام (الكلام أو البُنى التركيبية)، والحاج صالح يقول أن كلّ لفظة أصلا كانت أم فرعا تعتبر كأقل ما يُمكن أن يُنطق به، مما يصلح أن يكون مبنيا أو مبنيا عليه بقطع من الوحدات لتكون مجموعات من الكلم الموصول بعضها ببعض باعتبار الثابت فيها (الداخل) وغير الثابت لفظا (إلا أنه دال على معنى) وبناء بعضها على بعض معناه حمل احداهما على الأخرى المبتدئة (أي تلك التي هي غير محمولة على غيرها)[1]، ويختلف البناء هنا عن البناء الذي يقابل الإعراب الخاص بالكلمة، وأن مفهومه ضروري نحوي بخلاف الإسناد الذي هو مفهوم ضروري أيضا لكنه مرتبط بالإفادة، فالبناء في هذا المستوى علاقة صورية تتمثل في ربط لفظة بلفظة أخرى بتغيير حكم كلّ واحدة منهما فاللفظة الأولى تُسمى اللفظة المبنيُّ عليها والثانية اللفظة المبنية "فالبناء أن تجعل عنصرا لغويا تابعا لعنصر لغوي آخر بحيث لأنهما يُكونان عنصرا أوسع من مستوى أعلى، ولا يعاقب أي واحد من العنصرين علامة الأول الذي أصله زال عن الوجود"[2]، والجدول الآتي يُوضح ذلك:

1)_ الحاج صالح: المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، ص 36.

2)_خولة طالب الإبراهيمي: مبادئ في اللسانيات، ص 111.

	بناء تركيبي	
	اللفظة المبني عليها	اللفظة المبنية
في التركيب الاسمي	الأستاذ	كريم
في التركيب الفعلي	جاء	الطالب

خطاطة رقم 09: تبين بناء اللفظ بعضه على بعض.

لذلك نقول أن البناء في هذا المستوى يستلزم العامل الذي يُؤثر لفظا ومعنا على بقية العناصر في التركيب ويكون العامل ملفوظا وغير ملفوظ، والتركيب المجرد من العوامل يُشترط فيه الابتداء وتُعطى له العلامة العدمية Ø، ويعاقب الابتداء في موضع العامل الأفعال والحروف الناسخة (كان وأخواتها، إن وأخواتها...) والأفعال، ويستلزم العامل المعمول الأول (م 1) والمعمول الثاني (م 2)، إلا أن المعمول الأول لا يتقدم على عامله ولا يُبنى عليه، إنما يكونان زوجا مرتبا على حدِّ تعبير الرياضيين[1]، ويكون إما مبتدأ أواسمًا لإحدى الحروف أو الأفعال الناسخة أو فاعلا لفعل، ويرتبط به المعمول الثاني الذي يُبنى عليه ليُحمل على الزوج المرتب ويكون إما خبرا أو مفعولا به، وقد يتعدَّدُ المعمول الثاني إلى المعمول الثالث والمعمول الرابع، وذلك في حالة وجود الفعل المتعدي لأكثر من مفعولين ويكون المبني عليه والمبنيُّ النواة أو الأصل في البنية التركيبية التي تتفرع عليها مجموعة من البُنى التركيبية مثل:

1)_ الحاج صالح: المدرسة الخليلية الحديثة ومشاكل علاج العربية بالحاسوب، ص 81.

موضع العامل (ع)	موضع المعمول الأول (م1)	موضع المعمول الثاني (م2)
Ø	عمرُ	مسافرٌ
كان	عمرُ	مسافرًا
إنَّ	عمرًا	مسافر
حسبت	عمرًا	مسافرًا
أعلمت خالدًا	عمرًا	مسافرًا

خطاطة رقم 10: تبين تأثير دخول العامل على البنية التركيبية.

فمن الجدول نلاحظ أن العامل يُؤثر ويتحكم في التركيب كتأثيره في أواخر الكلم (الإعراب) لذلك يُسمى عاملا، وهذا الأخير قد يكون كلمة مثل (إن وكان ولفظة مثل: حسبتُ) أو تركيبا مثل (أعلمت خالدًا)، إلا أن المعمول الأول لا يُمكن أن يتقدم على عامله بينما يُمكن للمعمول الثاني أن يتقدم على كلّ العناصر.

والأشكال الآتية توضح ذلك:

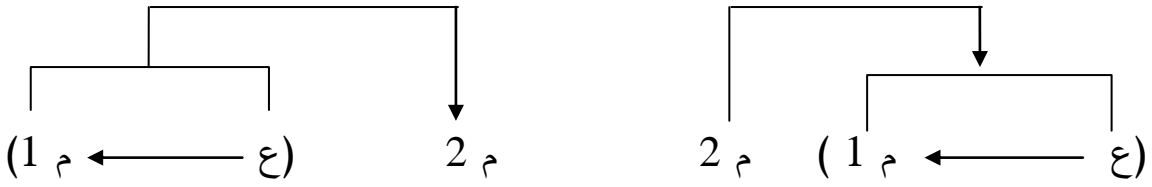

خطاطة رقم 11: تبين حركة المعمول الثاني داخل التركيب.

حيث: ع: العامل. : إشارة تعني الالتزام

م 1: المعمول الأول. : إشارة تعني أن المعمول مبني على

م 2: المعمول الثاني. الزوج المرتب (ع ⟵ م 1)

كما أن علاقة البناء بين المبني عليه والمبني (المسند إليه والمسند) تختلف من بنية إلى أخرى، إذْ تقع بين لفظتين اسميتين أو كلمتين (فعل وفاعل) أو تركيبتين وقعتا موقع اللفظة الاسمية، أو تقع بين الفعل والفاعل وبين المفعول به، لذا اختصر الحاج صالح كلّ البُنى اللغوية الممكنة في صفتين هما:

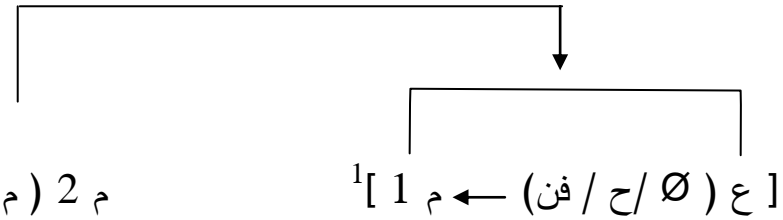

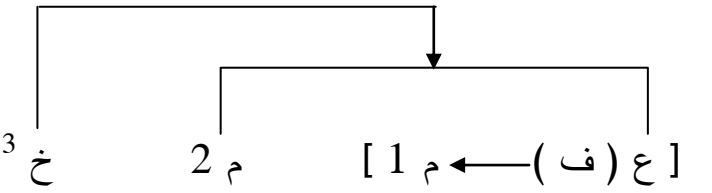

خطاطة رقم:12 تبين كلّ البنى اللغوية الممكنة داخل التركيب.

1)_ العلامة العدمية وهي علامة الابتداء ϕ، ح: حرف، فن: فعل ناسخ، م 1: المعمول الأول.

2)_ م 2: المعمول الثاني، م 3: المعمول الثالث، م 4: المعمول الرابع.

3)_ ف: فعل، خ: مخصص.

والمخصَّصات هي عناصر ثانوية تُضاف إلى البنية الأصلية وهي تتبعها ولكنها لا تُبنى عليها إنما تُخصصها ومنها: (الحال، التمييز، المفعول به، المستثنى اللازم للنصب المفعول المطلق، المفعول لأجله والظروف)، حيث إن العلاقة التي تربط هذه المخصَّصات بالبنية الأصلية هي علاقة وصل إذْ يُمكن لهذه العناصر أن تدخل وتخرج من البنية دون أن يزول البناء مثل: كان زيدٌ منطلقا أمس.

فتكون صيغة هذه البنية كما يلي:[1]

(بناء) (وصل)

[(ع ← م 1) + م 2] + خ

خطاطة رقم: 13 تبيّن بنية المثال السابق.

وهذه البنية قابلة للإطالة إذا تعددت فيها المخصصات، وتدمج البُنى بعضها في بعض، كما يتكرر محتوى أي موضوع داخل البنية التركيبية، وتتركب هذه البنى فيما بينها لتؤدِّي بنا إلى المستوى التركيبي.

كما نجد أيضا عناصر تؤثر في التركيب وهي مواضع تسبق للعامل مثل موضع أدوات الاستفهام في مقابل الصفر لعلامة الاثبات، وموضع أدوات الشرط التي يُرمز لها بـ (ش) ويكونان موضعا واحدا أكثر تجريدا يُرمز إليه بـ (ع) والذي يستلزم معمولين مثلما هو الحال في الصيغة التركيبية التي تحتها، والعلاقة بين العامل المطلق ومعموليه علاقة بناء تُسمى العلاقة بالتعليق مثل:

1)_ الحاج صالح: المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، ص38.

ع	م 1			م 2		
ش	ع	م 1		م 2	ع	م 1	م 2
إن	ضربَ	زيدٌ		عمرًا	عاقبـ	تُ	هُ

خطاطة رقم: 14 تبين العناصر التي تؤثر في التركيب والعلاقة بين العامل المطلق ومعموليه.

وتجدر الاشارة إلى أن المعمول الثاني (م 2) في المستوى الأعلى لا يتقدم على العامل (ع) أو على المعمول الأول (م 1)، كما أن الكلام المسبوق بأداة الاستفهام أو الشرط كلام مستغنى.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن بين الأصل والفرع علاقة تكامل وافتقار، فالأصل يُكمل الفرع والفرع يفتقر ويحتاج إلى الأصل، حيث تختلف معاني الأصل والفرع في النحو العربي: ـ فالأصل هو القاعدة الأصلية والفرع هو القاعدة الفرعية، والدليل على ترادف الأصل والقاعدة هو تعريف النحاة للأصل بأنه القاعدة أو الأساس الذي يُبنى عليه غيره ولا يُبنى هو على غيره.

- ✓ والأصل هو الظاهرة اللغوية الشائعة والفرع هو الظاهرة اللغوية الأقل شيوعا.
- ✓ والأصل هو الباب والفرع هو ما يندرج تحت الباب: ففي باب العلامة مثلا: المفرد أصل والتثنية والجمع فرع، كما أن المذكر أصل والمؤنث فرع له.
- ✓ كـــما أن آلية الأصل والفرع تعتمد القواعد البنائية في التحليل والتركيب، فالتحليل يكون بإثبات قواعد الإعراب والبناء، والأصالة والزيادة (البنية النووية والزيادة يمينا ويسارا) الإظهار والإضمار والإفراد والجمع والتثنية... أما التركيب فيكون حسب قواعد الإعمال (دخول العامل عليه وتأثيره في معموليه) والاختصاص والحذف والتقديم والتأخير...

خاتـــــمة:

بعد المطاف في هذا البحث الذي حمل في طياته آليات التفريع البارزة في النظرية الخليلية الحديثة التي انطلقت من مستوى اللفظة في التحليل توصّلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

- ✓ إن الخليليين اتبعوا منهج النحاة القدامى في تحليلهم للغة العربية وهو البحث عن المدوّنة التراثية.
- ✓ إن الأصل هو ما يُبنى عليه، الخالي من الزيادات القبلية والبعدية والقابل لها وهو أصغر وحدة متمكنة، أمّا الفرع فهو ذلك الأصل مع الزيادة أي مع شيء من التحويل والتعاقب مع النواة الذي يُحدِّد الوحدات في النظرية الخليلية.
- ✓ إن منطلق التحليل في النظرية الخليلية هو مستوى اللفظة باعتبارها أصغر وحدة في السلسلة الكلامية، أي مما يُمكن أن ينفصل ويبتدئ وهي أقل ما يُمكن أن يُنطق به مما يصلح أن يكون مبنيا على اسم أو فعل أو مبني عليه اسم آخر أو فعل.
- ✓ إن المواضع التي تتعاقب عليها الوحدات وتترتب فيها مع النواة (الوحدة اللفظية) بعمليات الوصل هي مواقع تُحدّد بالزيادة التدريجية، إذْ تُمثل هذه الزيادات التحويلات التفريعية التي تنقل الأصل إلى الفروع أو تردّ الفروع إلى أصلها، وعلى الرغم من الاختلاف الموجود من حيث الطول والقصر بين التفريعات المتحولة داخل المثال المولّد للفظة إلا أنها تُعدُّ متكافئة ولا يُخرجها ذلك عن كونها لفظة، فبهذه الاجراءات التحويلية الخليلية يتحدّد موضع كلّ عنصر داخل الحدّ، فالمواضع هي ما زيد عن النواة أي دخول عناصر لغوية على الحدِّ مثل حروف الجر و(الـ) التعريف يمينا والعلامات الإعرابية والإضافات والصفات يسارا.
- ✓ إن المواضع قد تكون فارغة أي خالية من العناصر اللغوية لأن الموضع يختلف عما

يحتوي عليه، أي أن الخُلوّ مرتبط بالعنصر اللغوي لا بموضعه وفي هذه الحالة يكون الموضع ثابت وخالٍ من أي علامة أي ما يُكوّن العلامة العدمية، وهذه العلامة تقابلها علامة ظاهرة في موضع آخر فعلامة التذكير العدمية تقابلها علامة التأنيث التي هي دون ذلك، وعلامة المفرد الخفيفة التي تقابلها علامتي الجمع والتثنية الثقيلتين، وعلامة الابتداء العدمية المتجردة من العوامل التي تقابلها علامات لفظية ظاهرة مثل أدوات النصب والجزم.

- ✓ إن الوحدة اللفظية تنقسم إلى اسمية وفعلية والزوائد الخاصة باللفظة الاسمية تختلف عنها في الفعلية، فالأولى تقبل دخول حروف الجر و(الـ) التعريف والتنوين والإضافة والثانية تقبل دخول أدوات النفي والسين وسوف وحركت الإعراب وتاء التأنيث والضمائر المتصلة.
- ✓ إن النظام اللغوي ينبني على مبدأ الأصل والفرع الذي يقوم بتفريع تراكيب نووية إلى بنيات أبسط منها عبر منهج علمي يقوم على مبدأ حمل الشيء على الشيء أو إجرائه عليه بغية الكشف عما يجمع بينها وهو البنية التي تجمع بين تراكيب كثيرة ومتنوعة، والمنطلق في ذلك يكون من أبسط تركيب يتكون من عنصرين مثل "الشمس مشرقة" (مبني عليه ومبني) ثم يُحوَّل بزيادات مع إبقاء النواة للبحث عن العناصر المتكافئة أي البنية التي تجمع وتشترك فيها التراكيب اللامتناهية التي لا تكاد تخلو من العامل والمعمول الأول والمعمول الثاني.
- ✓ إن موضع العامل ليس له محل في السلسلة الكلامية بل هو موضع داخل الحدِّ حيث يُعدُّ زيادة قبلية خاصة بالأدوات مثل كان وأخواتها أو إن وأخواتها أو خاصا بتركيب آخر مثل أعلمت خالدًا زيدٌ مسافرٌ، وهذا المثال قد تدخل عليه عناصر أخرى مكملة تسمى الفضلة للإفادة والتي تتمثل في المخصصات كالمفاعيل والأحوال.
- ✓ إن التركيب المزدوج مثل الشرط وجوابه يُمثّل بصيغة التركيب الأولية، إلا أن جملة

الشرط وحدها تكون تامة من حيث بنيتها المرتبة (عامل، معمول أول، معمول ثاني فضلة) لكنها ناقصة من حيث الإفادة والخطاب وتحتاج إلى جملة جواب الشرط لتكون مفيدة لأن الصيغة الخاصة بالخطاب تتكون من مسند ومسند إليه وهما العنصران الأساسيان داخل البنية النواة.

لذلك نقول أن النظرية الخليلية الحديثة تسعى إلى إبراز ما قدّمه العلماء القُدامى والكشف عن أسرارهم اللسانية من خلال إخضاع مبدأ الأصل والفرع ومبدأ العامل للعلاج الآلي الصوري للغة العربية لذلك نقول أنه:

- ❖ من الضروري العودة إلى التراث اللغوي العربي القديم والاهتمام به ومحاولة استنطاقه لمعرفة القضايا التي توصل إليها القدماء ولم تلق حظها في الدراسات الحديثة أو لمعرفة القضايا الحديثة التي لها جدور في الدراسات القديمة.
- ❖ استغلال النتائج المتحصل عليها في التحليل اللغوي العربي المنطلق من أقل ما يُمكن أن يبتدئ وينفصل (الوحدة اللفظية) بتطبيقها على مستوى أوسع، مثل اختيار المادة النحوية العلمية وترتيبها وتحديد كيفية عرضها على المتعلمين.
- ❖ دعوة اللسانيين المحدثين إلى دراسة النظرية الخليلية الحديثة من أجل تمحيص الجوانب العلمية والتعليمية قصد إدماجها كنظرية حديثة في أسلاك التعليم المختلفة.
- ❖ دعوة اللسانيين والعلماء الباحثين وطلاب عبد الرحمن الحاج صالح إلى مواصلة الدّرب الذي توقف عنده، والسير على نهجه في التمسك بالتراث والمحافظة عليه وإعادة إحيائه على أسس نظرية ومنهجية تضاهي المناهج الغربية وتتفوق عليها.
- ❖ محاولة تطبيق المفاهيم التي جاءت بها النظرية الخليلية الحديثة على مختلف اللغات وتجريبها عليها.
- ❖ تثمين هذه الجهود على النهج الذي وضعه الحاج صالح إثراءً للبحث اللساني العربي الأصيل وخدمةً للغة العربية لغة القرآن الكريم.

قائمة المصادر والمراجع :

القرآن الكريم برواية ورش.

قائمة المصادر :

1) ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل البركات، دار الكتاب العربي 1967 م.

2) ابن هشام الأنصاري: شرح شدور، دار الطلائع للنشر والتوزيع، ط 1، مصر، القاهرة 2004 م.

3) أبو البركات ابن الأنباري:

ـ أسرار العربية، تح: فخر الدين قدارة، دار الجيل، ط 1، 1999م.

ـ الانصاف في مسائل الخلاف: تح: محمد محي الدين عبد الحميد ج 1، دار الفكر دمشق.

4) أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص، تح: محمد علي النجار، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ج1، مصر، 1977 م.

5) أبو حسن أحمد بن فارس بن زكريا: مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1979 م.

6) جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، تح: محمد حسن، دار الكتب العلمية بيروت، 1971 م.

7) الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، تح: عبد الحميد هنداوي، ط 1، دار الكتب المعرفية لبنان، 2003 م.

8) سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ج 1، مكتبة الخانجي، ط 3، القاهرة 1988م.

9) أبو سعيد السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تح: رمضان عبد التواب ورفاقه، ج 2، ط 1، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2001 م.

10) علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني: التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

11) عبد القاهر الجرجاني: المقتصد في الشرح والإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد ط 1، العراق، 1982 م.

12) محمد بن مكرم ابن منظور: لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، 1998 م.

13) محمد سمير نجيب البلدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، ط1 بيروت، 1958 م.

14) موفق الدين بن يعيش: ــ شرح المفصل إدارة الطباعة المنيرية، ج 1، مصر.

ــ شرح المفصل، عالم الكتب، ج 7، بيروت.

قائـــمة المراجع :

1) أحمد عبد الغفار: التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، دار المعرفة الجامعية، مصر 2008 م.

2) أشرف ماهر محمود النواجي: مصطلحات علم أصول النحو، دراسة وكشف معجمي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001 م.

3) بشير شعلال: اللغة العربية، دار بغدادي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.

4) تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1955 م.

5) حافظ اسماعيلي علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دراسة تحليلية في التلقي وإشكالاته، دار الكتب الجديدة المتحدة ، ط 1، بيروت، 2009 م.

6) حسن خميس الملخ:

ـ نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع ط1، الأردن، 2001 م.

ـ نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان 2000م.

7) خولة طالب الابراهيمي: مبادئ غي اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط 2.

8) سعيد بن ناصر الشتري: الأصول والفروع حقيقتها والفرق بينهما والأحكام المتعلقة بهما دار الكنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، ط 1، الرياض، 2005 م.

9) سعيد عبد العزيز مصلوح: في اللسانيات العربية المعاصرة، عامل الكتب، ط 1، القاهرة 2004 م.

10) صالح بلعيد:

ـ اللغة العربية العلمية، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2003 م.

ـ مقالات لغوية، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2004 م.

11) عبد الرحمان الحاج صالح:

ـ البنى النحوية العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية 2016 م.

ـ السماع اللغوي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر الجزائر، 2007 م.

ـ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، موفم للنشر الجزائر، 2012 م.

ـ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، موفم للنشر الجزائر، 2012 م.

ـ منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012 م.

12) عبد السلام المسدي:

ـ التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار البيضاء للكتاب، مطبعة بوسلامة، ط 2، تونس، 1986 م.

ـ قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب 1984 م.

13) فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، إتراك للنشر والتوزيع ط 1، مصر الجديدة، 2004 م.

14) ماريو باي: أسس علم اللغة، تح: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط 8، 1988 م.

15) محمد خان: مدخل إلى أصول النحو، دار الهدى للطباعة والتوزيع، الجزائر.

16) محمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

17) مصطفى غلفان:

ـ اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، الدار البيضاء، المغرب.

ـ اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، حفريات النشأة والتكوين، شركة النشر والتوزيع المدارس، دار البيضاء، ط 1، 2006 م.

18) نعمان بوقرّة: المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الأدب، القاهرة، مصر.

قائمة المجلات :

1) بشير إبرير: أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة، جامعة محمد خيضر

بسكرة، الجزائر، 2010 م.

2) عبد الرحمن الحاج صالح:

ـ الأسس العلمية لتطوير تدريس اللغة العربية، ندوة اتحاد الجامعات العربية، جامعة الجزائر، 1980 م.

ـ المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي مركز البحث العلمي والتقني لتطور اللغة العربية، ع 4، 2007 م.

ـ النظرية الخليلية الحديثة، مجلة اللغة العربية والآداب، معهد اللغة جامعة الجزائر، ع 10، 1996 م.

3) خالد بن عبد الكريم: محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي، الخطاب الثقافي جامعة الملك سعود، الرياض، ع 3، 2008 م.

4) الشريف بوشحدان: النظرية الخليلية الحديثة وسبل ترقية تعليم اللغة العربية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2012 م.

5) شفيقة العلوي: العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والرابط العاملي لنوام تشومسكي حوليات التراث، جامعة مستغانم، الجزائر، ع 7، 2007 م.

6) كريمة أوشيش حماش: منهج النظرية الخالدية الحديثة في تحليل اللسان، مجلة علمية متخصصة في الدراسات الأدبية والنقدية واللغوية، كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر2، ع12، 2015م.

7) يحي بعيطيش: الكفاية العلمية والتعليمية للنظرية الخليلية الحديثة، مجلة التواصل جامعة منتوري، قسنطينة، 2010 م.

مواقع الانترنيت:

1) أبو محمد ياسر إسلام: البروفسور الجزائري عبد الرحمان الحاج صالح والرائد في لغة الضاد موضوع إنجازات العرب والمسلمين المعاصرين:

9alam.com/community/thradas/albrufisur-algzari-ybd-alxhman-xhag-salxh/bu-alasaniat29489.

2) محمد صاري: المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة عنابة: Almajma3.blogspot.com

فهرس الموضوعات:

مقدمة:

مدخل:

ـ ترجمة موجزة لعبد الرحمان الحاج صالح 02

ـ سرد تاريخي للسانيات العربية الحديثة 04

أ_ ملابسات النشأة 05

أولا؛ النهضة الفكرية العربية 05

أ؛أ؛ المشكلة اللغوية في مرحلة الحكم العثماني 05

أ؛ب ؛ إرهاصات التغيير 06

ثانيا؛ المرحلة الاستشراقية 07

ثالثا؛ إرهاصات تشكل الخطاب اللساني الحديث 08

ب ــ الاتجاهات المنهجية للسانيات العربية الحديثة 09

ب؛أ؛ الاتجاه الوصفي التقريري 10

ب؛ب؛ الاتجاه التأصيلي 12

ب؛ج ؛ الاتجاه التفسيري 14

الفصل الأول: النظرية الخليلية الحديثة ومبادئها 16

المبحث الأول: الاتجاه العلمي في التعامل مع الدرس اللغوي الحديث 17

1 ـ الاتجاه الأول 18

2 ـ الاتجاه الثاني 18

3 ـ الاتجاه الثالث 19

المبحث الثاني: النظرية الخليلية الحديثة وتسميتها 20

المبحث الثالث: مبادئ النظرية الخليلية الحديثة 23
أ؛ مفهوم الاستقامة 24
ب؛ مفهوم الإنفراد وحدُّ اللفظة 26
ج ؛ مفهوم الوضع والاستعمال 28
د؛ مفهوم العامل 29
هـ ؛ مفهوم القياس 31
و؛ مفهوم الباب 34
ز ؛ مفهوم المثال 36
ح ؛ مفهوم الأصل والفرع 37
الفصل الثاني: قيمة الأصل والفرع في النظرية الخليلية الحديثة 39
المبحث الأول: المفهوم اللغوي والاصطلاحي للأصل والفرع 40
أ؛ تعريف الأصل 42
أ؛أ؛ لغة 42
أ؛ب ؛ اصطلاحا 43
ب ؛ تعريف الفرع 44
ب؛أ؛ لغة 44
ب؛ب ؛ اصطلاحا 44
المبحث الثاني: الأصل والفرع بين المفهوم والتداول 47
أ؛ تطور مفهوم الأصل بين النحاة القدامى 47
ب؛ الأصل والفرع في الدراسات اللغوية 50
المبحث الثالث: التفريع في النظرية الخليلية الحديثة 52
أ؛ الأصل والفرع في النظرية الخليلية الحديثة 52

ب؛ آليات الأصل والفرع 55
أ؛ب؛ الأصل والفرع على مستوى اللفظة 55
ب؛ب ؛ الأصل والفرع على مستوى التركيب 60
ج؛ مستويات تحليل الأصل والفرع في النظرية الخليلية الحديثة 67
ج؛أ؛ على مستوى اللفظة 70
ج؛ب؛ على مستوى التركيب 80
خاتمة 86
فهرس المصادر والمراجع 90
فهرس الموضوعات 96
ملخص البحث.
ملحـــــــق.

ملخص:

إن النظرية الخليلية الحديثة تُعدُّ قراءة جديدة للتراث النحوي العربي، كما تُعدُّ أيضا امتداد للنظريات والآراء التي أثبتها النحاة العرب الأوائل وخاصة الخليل وسيبويه، محاوِلة الجمع بين الأصالة والحداثة، حيث نعرض في هذا البحث المفاهيم والمبادئ الأساسية التي اعتمدتها لتحليل اللسان وهي مفهوم الباب ومفهوما الأصل والفرع ومفهوم القياس والمثال وغيرها... ثم المنهج الذي انتهجته هذه النظرية في تطبيق هذه المفاهيم لتحليل اللغة تحليلاً علميًا أي الانطلاق من مستوى اللفظة؛ المستوى الأولي الذي يسمح باكتشاف المستويات الأخرى، فالتحليل البنوي للكلام يقع على مراتب ومستويات ولكل مستوى حدّ أو مثال خاص حيث يسقط المستوى الأدنى على الأعلى فيتكوّن الخطاب.

الكلمات المفتاحية: النظرية الخليلية الحديثة، المفاهيم الأساسية، التحليل، المستويات اللغوية.

Résumé :

La théorie néo-khalilienne moderne considérée comme une nouvelle lecture pour la grammaire patrimoine arabe، Elle est aussi une extension des théories et des opinions qui ont été approuvés par les premiers grammaires arabes et surtout el khalil et sibawayh afin d'associer entre l'enthenceté ancienne et la modernité، cette recherche pour objectif de présenter la théorie néo-khalilienne ainsi que sa méthode d'analyse linguistique à travers des concepts de base tels que : al-bab ، al-asl et al-far ، al-qiyas ، al-mital ext. L'analyse de la langue selon théorie prend comme point de départ le niveau de la lexie qui est le niveau basic qui permet de découvrir les autres niveaux linguistiques.

Les unités linguistiques dans chaque niveau sont définies grace à des schèmes générateurs qui intègrent les unités des niveaux inférieurs.

Les mots clés : théorie néo-khalilienne ، concepts de base analyse ، niveaux linguistiques.

مُلحـق :

الرقم	عنوان الخطاطة
01	حدُّ اللفظة الاسمية.
02	تأثير العامل في أواخر الكلم.
03	الأصل على مستوى المفردة وما يتفرع عنه.
04	الأصل على مستوى التركيب وما يتفرع عنه.
05	مستويات تحليل الكلام في النظرية الخليلية الحديثة.
06	حدُّ الفعل الماضي.
07	حدُّ الفعل المضارع.
08	حدُّ الفعل الأمـــر.
09	بناء اللفظ بعضه على بعض.
10	تأثير العامل على البنية التركيبية.
11	حركة المعمول الثاني داخل التركيب.
12	البنى اللغوية الممكنة داخل التركيب.
13	بنية المثال " كان زيدٌ مُنطلقا أمس".
14	العناصر التي تؤثر في التركيب والعلاقة بين العامل المطلق ومعموليه.